الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الجلسة العامة **18**

الاثنين، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد يانغ ..... (الكاميرون)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

البنود 13 و 118 و 123 (*تابع*) و 124 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/79/344)

مذكرتان من الأمين العام (A/79/244 و A/79/255)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في الرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة المؤرخة 4 أيلول/سبتمبر 2024 وكما هو مُعلن في الجزء الافتتاحي من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، شجعت الدول الأعضاء، في الجلسة العامة الثالثة (انظر A/79/PV.3)، المعقودة في 22 أيلول/سبتمبر 2024، على الاستفادة من مناقشة اليوم لتسجيل أي آراء إضافية بشأن عناصر ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، والتعاهد الرقمي العالمي (المرجع نفسه، المرفق الأول)، وإعلان الأجيال المقبلة (المرجع نفسه، المرفق الثاني).

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. إن الحالة الدولية الراهنة تمر بمرحلة انتقالية مضطربة. فبينما يزداد بروز انعدام الأمن والنظام وعدم التكافؤ في التنمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وعدم الفعالية في الحوكمة، يظل شبح الحرب باقياً، مع ما يترتب على ذلك من كوارث إنسانية مفجعة. وتنادي شعوب جميع البلدان بعالم أكثر مساواة وأمنا ورخاء واستدامة، وتتطلع إلى الأمم المتحدة لأداء دور رئيسي لتحقيق هذه الغاية. ومثلما اتضح في النداء الذي أطلقه قادة العالم بالإجماع خلال المناقشة العامة في دورة الجمعية العامة هذه، فإن قدرتنا على أن نتحد ونتصرف بفعالية الآن لن تحدد سلامة ورفاه الجيل الحالي فحسب، بل سيكون لها أيضا تأثير عميق على الأجيال المقبلة. وقد اعتمد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، نتيجة جهود دؤوبة، مرسلا بذلك إشارة سياسية واضحة لتعزيز الوحدة والتعاون وكفالة الحوكمة العالمية، وتوجيه جهودنا لمواجهة التحديات العالمية.

وقد أُحرِزَت هذه النتائج بجهد ومشقة. ويجب أن نحافظ على الزخم الإيجابي لمؤتمر القمة، وأن نعزز تنفيذ نتائجه بمزيد من التصميم والشجاعة، وأن نعمل جميعا من أجل مستقبلنا المشترك. ويعد التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مقصد ومهمة مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويضع ميثاق المستقبل خطة التنمية في صميمه ويؤكد من جديد مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة في جميع مجالات التنمية.

وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى اغتنام فرصة تنفيذ ميثاق المستقبل لتحمل مسؤولياتها التاريخية بفعالية، مثل المساعدة الإنمائية والتمويل المناخي، واتخاذ إجراءات ملموسة وتوفير التمويل لمساعدة البلدان النامية حقا في التغلب على الصعوبات العملية. ويوضح ميثاق المستقبل اتجاه إصلاح الهيكل المالي الدولي، الذي هو أحد أهم نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد من ذلك وتواصل بناء التوافق في الآراء والتآزر في سبيل تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية باطراد. وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وينبغي تعزيز تمثيل بلدان الجنوب وصوتها وقدرتها على صنع القرار على نطاق واسع. وينبغي تقديم دعم تمويلي أوفى وأكثر فعالية واستدامة في الوقت المناسب للبلدان النامية. وقد اجتذبت الحوكمة العالمية للتكنولوجيات الناشئة الكثير من الاهتمام من جميع الجهات. فاحتكار دائرة صغيرة أو كتلة صغيرة لحوكمة المجالات ذات الصلة لا يخدم المصالح المشتركة للبشرية.

وقد أرسل ميثاق المستقبل ومرفقه، التعاهد الرقمي العالمي، إشارة سياسية واضحة بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي. ويجب أن ندعم الدور الرائد للأمم المتحدة في الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي وأن نحافظ عليه وأن نتبع نهجا شاملا ومتوازنا وعادلا وجامعا لتعزيز وضع قواعد ومعايير دولية معترف بها عالميا وإنشاء آلية حوكمة يمكن لجميع البلدان المشاركة فيها والاستفادة منها على قدم المساواة، وذلك لسد الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب وخدمة رفاه البشرية جمعاء.

ونلاحظ العديد من المبادرات في ميثاق المستقبل بشأن صون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت الحاضر، يجب ألا يكون هناك أي تأخير في صون السلام في الشرق الأوسط. وتعد قضية فلسطين أكبر جرح في ضميرنا الإنساني. فلا يزال النزاع في غزة مستمراً، مما يتسبب في سقوط المزيد من الضحايا المدنيين مع مرور كل يوم. وقد امتد القتال إلى لبنان الآن، وأصبحت الحرب الشاملة التي تجتاح الشرق الأوسط على وشك الاندلاع.

وندعو إلى الاحترام الفعلي لسيادة جميع البلدان وأمنها وسلامة أراضيها، ونعارض جميع الأعمال التي تنتهك المعايير الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، وندين جميع الهجمات العنيفة ضد المدنيين. ولمنع تفاقم الوضع أو خروجه عن السيطرة، يجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وتجنب التصريحات التحريضية والأعمال الاستفزازية.

ويجب ألا تحل القوة محل العدالة. ولا ينبغي بعد الآن تجاهل تطلع فلسطين الطويل الأمد إلى إقامة دولة مستقلة، ولا ينبغي بعد الآن تجاهل الظلم التاريخي الذي ما برح الشعب الفلسطيني يعاني منه.

ويجب ألا يكون هناك أي تأخير في التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، ويكمن المخرج الأساسي في حل الدولتين. ومن الصعب أن نرى نهاية لأزمة أوكرانيا. ويجب على جميع الأطراف أن تضع السلام والشعب في المقام الأول وأن تلتزم حقا بتعزيز الحوار من أجل السلام والدفع باتجاه حل سياسي للأزمة. والأولوية القصوى هي الالتزام بعدم توسيع ساحة المعركة، وعدم تصعيد القتال، وعدم ممارسة أي طرف للاستفزاز. وخلال دورة الجمعية العامة هذه، أطلقت الصين والبرازيل وبلدان أخرى من بلدان الجنوب بشكل مشترك مجموعة أصدقاء السلام. والغرض منها هو دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبناء توافق في الآراء من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة والمساهمة في إيجاد أفق للسلام.

وفي مواجهة النزاعات الجيوسياسية المتعاقبة، ينتظر المجتمع الدولي من مجلس الأمن أن يفعل أكثر ويتصرف بشكل أفضل. ومن الضروري إجراء إصلاح معقول لمجلس الأمن. والأمر الأساسي هو ضمان التوجه الصحيح، وتعزيز تمثيل العدد الكبير من البلدان النامية وصوتها بشكل حقيقي، بما في ذلك البلدان الأفريقية، والسماح لمزيد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات السياسات الخارجية المستقلة بالمشاركة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. ويجب ألا يُسمح لمجلس الأمن بأن يصبح ناديا للأغنياء والكبار، ناهيك عن أن يصبح ساحة للمواجهة الجيوسياسية وسياسة التكتلات. ويجب علينا أن نحافظ على المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة باعتبارها القناة الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن، وأن ندفع بالمناقشات ذات الصلة على أساس توافق الآراء وأن نضمن إمكانية مشاركة جميع البلدان في هذه العملية والاستفادة منها.

وميثاق المستقبل (القرار 1/79) ليس نهاية في حد ذاته، بل نقطة بداية. ويتطلب تنفيذ متابعته المشاركة الجماعية لكافة الأطراف وتعزيز الوحدة والتعاون تحت راية الأمم المتحدة. فكلما كان الوضع أكثر تعقيداً، كلما كانت التحديات أعظم وكلما كان لزاما علينا التمسك بسلطة الأمم المتحدة والاستفادة من دورها المحوري. ولطالما كانت الصين مدافعا حازما عن تعددية الأطراف ومدافعا قويا عن دور الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لدعم الأمم المتحدة لتكون أكثر نشاطا وفعالية، وتحويل الالتزامات السياسية الواردة في ميثاق المستقبل إلى إجراءات ملموسة، والعمل معا لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية وإيجاد مستقبل أفضل وأكثر إشراقا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيدة سامسون (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. سأتلو نسخة مختصرة من بيان الاتحاد الأوروبي، وسيتم تقديم النسخة الكاملة خطياً.

لقد أكدنا في بداية هذه العملية على الفرصة الفريدة التي أتاحتها لنا هذه العملية، ليس فقط لتنشيط تعددية الأطراف والعمل على إعطاء دفعة لأهداف التنمية المستدامة، بل أيضا لإعادة بناء الثقة والتغلب على الاستقطاب فيما بيننا. ومن خلال العمل الممتاز الذي قام به الميسرون المشاركون في تيسير أعمالنا، وقيادتكم، سيدي الرئيس، وجميع جهودنا الجماعية في السعي إلى تحقيق الطموح والتوافق، نعتقد أننا نجحنا في ذلك. وعلى مدار يومي العمل، والمناقشة العامة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والحوارات التفاعلية التي دارت خلاله، سمعنا إعادة تأكيد واضحة لالتزامنا العالمي بتعددية أطراف تكون الأمم المتحدة في محورها.

وباعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، والتعاهد الرقمي العالمي (المرجع نفسه، المرفق الأول) وإعلان الأجيال المقبلة (المرجع نفسه، المرفق الثاني)، التزمنا بمجموعة شاملة من الإجراءات. نعم، هناك حاجة إلى الإصلاح لجعل النظام أكثر فعالية وأكثر تمثيلاً لواقع اليوم، ونحن على استعداد لاغتنام هذه الفرصة السانحة بصورة جماعية. وفي صدارة الميثاق، التزمنا من جديد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إنه أساسنا وأساس العمل الذي نقوم به في الركائز الثلاث المترابطة للأمم المتحدة.

وندعو الجميع إلى التمسك بهذه الالتزامات بإخلاص، الآن أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك إدانة أعمال العدوان. ولجعل عالمنا أكثر أمناً ومعالجة الأزمات المتزايدة التعقيد، نسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ووضع استراتيجيات وقائية وطنية لإصلاح مجلس الأمن وتكييف عمليات الأمم المتحدة للسلام وتسريع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. دعونا نتطلع إلى متابعة تنفيذ الميثاق وندعو الجميع إلى التحلي بالطموح أثناء القيام بذلك. وهناك العديد من التهديدات الجديدة التي تنتظرنا، لا سيما في مجال الأمن السيبراني والتصدي للمعلومات المغلوطة والمضللة. ويجب أن نعمل بقدر أكبر من الشمولية. وعلاوة على ذلك، فقد سمعنا في مؤتمر القمة مرات عديدة: إن تغير المناخ عامل مضاعف للخطر. وقد شعرنا بخيبة أمل إزاء حذف الإجراءات المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن وما زلنا ملتزمين بالمضي قدما في الخطة المتعلقة بها.

فعلى صعيد التنمية المستدامة، يظل المناخ تحديا حاسما للأجيال الحالية والمقبلة. ولم تكن الرؤية القصيرة الأجل أو التراجع خياراً متاحاً. ونؤكد من جديد اتفاق باريس ونجدد التزامنا بتوافق آراء الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك تعهدنا الجماعي بالابتعاد عن الوقود الأحفوري. دعونا نتذكر أن بطء وتيرة التقدم يمتد أيضا إلى معالجة التدهور البيئي. ويجب علينا تعزيز وبناء أوجه التآزر في إدارتنا البيئية الدولية. ونؤكد على أن المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة تنعكس في السياق الدقيق للعمل المناخي. والإقرار الوارد في التعاهد الرقمي العالمي بأن التكنولوجيات الرقمية تتيح قدرات وفرصاً جديدة للنهوض بالاستدامة البيئية أمر مهم. وإذا أردنا أن نضمن أن تعمل الرقمنة لصالح التنمية المستدامة، فيجب أن نركز بشكل

أكبر على الآثار البيئية للرقمنة. ونرحب بالتسليم بأن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة هي هدف مركزي في حد ذاتها ينطبق على جميع البلدان وأن تحقيقها على نحو لا يتخلف فيه أحد عن الركب كان وسيظل دائما هدفا مركزيا لجميع الدول الأعضاء ولتعددية الأطراف.

ولن ندخر جهدا في سبيل تسريع خطى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمستوى الطموح في تسريع الإصلاح الجاري للهيكل المالي الدولي. وسنواصل دعم تعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها، وحشد تمويل إضافي يستجيب لمن هم في أمس الحاجة إليه. وسندعم الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية في الاقتراض المستدام حتى تتمكن من الاستثمار في تنميتها الطويلة الأجل. ومن هذا المنطلق، نرحب بدعوة صندوق النقد الدولي إلى إجراء استعراض لسبل تعزيز وتحسين هيكل الديون السيادية، استناداً إلى العمليات الدولية القائمة وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الأمين العام والبنك الدولي ومجموعة العشرين وكبار الدائنين الثنائيين والبلدان المدينة في هذه الجهود. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وسيكون التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية التي لديها ولايات مستقلة ولكن متكاملة أمراً حاسماً في إيجاد نظام عالمي يكون أكثر عدلاً وملائماً للغرض.

وفيما يتعلق بالقضايا الرقمية، يعد اعتماد التعاهد الرقمي العالمي خطوة مهمة إلى الأمام في صياغة أهداف ملموسة نحو سد جميع الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها. ونتطلع إلى مقترحات للتمويل الطوعي المبتكر لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، على أن يكون مفهوماً أن إنشاء صندوق عالمي للذكاء الاصطناعي، كما اقترحت الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي، ليس سوى خيار واحد محتمل. وعندما يتعلق الأمر بمتابعة التعاهد الرقمي العالمي واستعراضه، فإننا ندعو إلى توخي الحذر لتجنب تكرار الجهود والمحادثات الجارية في منتديات أخرى، لا سيما في جنيف ومنتدى حوكمة الإنترنت. ويجب أن نضمن التكامل والتآزر بين جميع المنتديات والمقترحات.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، فقد جددنا التزامنا الكامل بحقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة التي تنعكس عبر الميثاق، مؤكدين مرة أخرى على الترابط العميق بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن. وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شرط أساسي للتحسين المستمر لرفاه الأفراد ونمائهم.

وهذه هي أيضا الطريقة التي نتعامل بها مع الحق في التنمية باعتباره حقا فرديا يهدف إلى إتاحة نماء الفرد. ودعونا نؤكد الدور الحاسم الذي يتعين أن تؤديه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ التعاهد الرقمي العالمي. فتماشيا مع مبادئها، يجب أن تكون حقوق الإنسان ونهج أصحاب المصلحة المتعددين فعليا جزءا لا يتجزأ من عملية إنشاء كيانات جديدة، لا سيما إنشاء فريق علمي دولي مستقل معني بالذكاء الاصطناعي وحوار عالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي. ونرحب بضرورة أن يقدم الأمين العام تقييمه الخطي بشأن تمويل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وندعوه إلى تقديم ما توصل إليه من نتائج، بما في ذلك من خلال مقترحات محددة في الميزانية.

لقد أظهرنا طموحاً كبيراً من خلال إشاراتنا الشاملة إلى ضرورة تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين. ويجب أن يستمر هذا الطموح بينما نسعى جاهدين إلى تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع المحافل والعمليات. وفي هذا السياق، يجب أن نعترف بوجود أشكال مختلفة للأسرة في مختلف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية، ويجب أن تحترم هذه الأشكال المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل وأن تكون متوافقة معها. ويجب دعم طموحنا إلى ضمان الاستفادة الشاملة من الصحة الجنسية والإنجابية للجميع، لا سيما للشباب والأجيال القادمة.

وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن شكرنا للأمين العام على عقد يومي العمل التمهيديين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. فقد أظهرا أن العمل مع الشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدوائر التقنية والقطاع الخاص جزء لا يتجزأ من تعددية الأطراف. وسيكون دورهم لا غنى عنه لتنفيذ الميثاق ومرفقيه في الأمم المتحدة وخارجها. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة جهودنا للتوصل إلى حلول وسط وبالتعاون الوثيق بين قاراتنا. ونحن مدينون لشعوبنا بإعادة بناء الثقة بيننا وبمنحنا أملًا جديدًا.

السيد بريترهوفر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيان الذي أدلت به ممثلة الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أشكر الميسرين المشاركين وفريقهم على العمل الشاق الذي قاموا به وعلى قيادتهم القيمة. لقد تشرفت النمسا بالمساهمة في النتيجة النهائية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ولا سيما من خلال المشاركة في تيسير الإجراءات الثلاثة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التي تم التفاوض عليها في المفاوضات الحكومية الدولية. ويمثل ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، الذي اعتمده مؤتمر القمة، شهادة على التزامنا الجماعي بالتصدي للتحديات العالمية. وقد أحرزنا تقدما كبيرا، إذ أرسينا الأساس للتعاون العالمي في القضايا الرئيسية، مثل التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ والتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

وتركز النمسا بشكل خاص على عدة نقاط بارزة في الميثاق تتوافق مع أولوياتنا، هي أولاً دعم نهج شامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام والاعتراف بالحاجة إلى المرونة والتعاون عبر سلسلة السلام بأكملها. ونتطلع إلى استعراض جميع أشكال عمليات الأمم المتحدة للسلام التي صدر بها تكليف من الميثاق. ويعد تعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ضروريا لإقامة تعددية أطراف مترابطة حقيقية. ثانيا، نؤكد على الالتزام الوارد في الميثاق بالإصلاح المجدي للهيكل الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، وهو أمر ضروري لضمان تمثيل أكبر للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، وتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا ولزيادة الفعالية. ثالثًا، ندعم تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، مؤكدين مجددا التزامنا بمبدأ أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

وبينما نشيد بالتقدم الكبير المحرز في مختلف المجالات، فإننا نأسف للضعف الكبير الذي اعترى صيغ فقرات نزع السلاح. فيجب أن نضمن ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا وأن نكفل أن تؤدي التكنولوجيا الجديدة إلى تمكين الأجيال المقبلة، وليس تجريدها، من إنسانيتها. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الإجراء 25، المتعلق بنزع السلاح النووي، لا يعكس وجهة نظر غالبية كبيرة من الدول فيما يتعلق بالحاجة الملحة لنزع السلاح النووي والعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالإجراء 27، المتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تفهم النمسا أن البند الحالي في جدول أعمال الجمعية العامة بشأن هذه المسألة يكمل عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، المنشأ بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وانطلاقاً من هذا الفهم وبروح من التضامن والتعاون والشراكة، قررت النمسا الانضمام إلى توافق الآراء، ولكننا نود أن نؤكد أن الصيغ المتعلقة بنزع السلاح في الميثاق لا تمثل صيغا متفقاً عليها لعمليات نزع السلاح الحالية أو المستقبلية.

وأخيرا، فيما يتعلق بإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79، المرفق الثاني)، فإن صيغة الفقرة 32، بشأن الهجرة، تتعارض مع الموقف الوطني للنمسا بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ومع ذلك، وانطلاقاً من روح التضامن والتعاون والشراكة، فقد قررت النمسا أيضاً الانضمام إلى توافق الآراء، كما فعلنا في عمليات مماثلة على مدى السنوات الماضية. وفي الوقت نفسه، نود التذكير بأن النمسا كانت قد امتنعت عن التصويت على الاتفاق العالمي في المقام الأول. ولذلك، نود أن نؤكد على أن عدم الاعتراض على هذه الفقرة في إعلان الأجيال المقبلة لا يغير موقف النمسا العام بشأن الاتفاق العالمي.

وتؤمن النمسا بقوة بأن تعددية الأطراف هي المفتاح لمعالجة التحديات المعقدة التي نواجهها. وبينما نتطلع إلى المستقبل، فلنفعل ذلك بتفاؤل وتواضع، ملتزمين بالعمل معاً من خلال الأمم المتحدة.

السيد لو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن ميثاق المستقبل (القرار 1/79). ونقدر كثيراً العمل الاستثنائي الذي قام به الميسرون المشاركون على مدار العام الماضي وروح القيادة التي أظهرها رئيس الجمعية العامة لبلوغ هذه النتيجة. ونشيد بدعم ميثاق المستقبل لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. كما نقدر دعم الميثاق لإصلاح مجلس الأمن ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام وإيجاد مستقبل رقمي للجميع يتسم بالسلامة والانفتاح والأمن. لقد قدمت الولايات المتحدة قائمة مفصلة من التوضيحات بشأن الميثاق، لذا سأكتفي اليوم بالتركيز على بعض المواضيع العامة.

أولا، تدرك الولايات المتحدة أن الميثاق ومرفقيه وثائق لا تنشئ أو تغير أي حقوق أو التزامات بموجب القانون الدولي. كما أن الميثاق لا يعكس بدقة القانون الدولي الحالي من جميع النواحي. وعلاوة على ذلك، فإن الصيغة المتعلقة بمواءمة الميثاق مع القانون الدولي تعكس نية أن يُقرأ الميثاق بما يتوافق مع القانون الدولي.

ثانيا، تلتزم الولايات المتحدة التزاما راسخا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولكننا نلاحظ أنه لا يوجد تقدير عالمي متفق عليه دوليا للفجوة التمويلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أننا لا نوافق على أن المنتدى الرابع لتمويل التنمية يمكن أن يتوقع منه سد الفجوة. ونؤكد بالمثل أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكملت تحديث المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2023. وفيما يتعلق بأحكام التجارة، تفهم الولايات المتحدة أن الصيغ المتعلقة بعمليات نقل التكنولوجيا تشير إلى عمليات النقل الطوعي للتكنولوجيا بشروط متفق عليها بصوة متبادلة.

ثالثا، في القسم المتعلق بالسلام والأمن، يتضمن الميثاق عدة أمثلة نختلف فيها مع تفسيره لتطبيق القانون الدولي الإنساني. كما أننا لا نؤيد الدعوة إلى إبرام الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في هذا الوقت.

رابعا، فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، نعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية في التمويل الميسر الشحيح للبلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وفي ظروف محدودة، للبلدان المتوسطة الدخل، لتنفيذ الأنشطة التي تعالج التحديات العالمية ذات الأولوية.

ونشاطر الاعتقاد بضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ولكننا نلاحظ أن الميثاق لا يلزم، ولا يمكن أن يلزم، هذه المنظمات المستقلة، التي لها هياكلها الإدارية وولاياتها وعمليات صنع القرار الخاصة بها والمستقلة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمثيل والحصص والتصويت؛ والتوصيات بشأن توافر التمويل الميسر؛ وحجم مرفق الإقراض الميسّر، وتجديد الموارد والرسملة؛ وعملية تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وتخصيص إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة.

وفي الوقت الحالي، لا تؤيد الولايات المتحدة تخصيص حقوق سحب خاصة عامة نظرا لتحديات السيولة العالمية الحالية.

وفي الوقت الحالي، لا تؤيد الولايات المتحدة تخصيص حقوق سحب خاصة عامة نظرا لتحديات السيولة العالمية الحالية. وعلاوة على ذلك، فإن هيكل الديون السيادية يقع خارج نطاق ولاية الأمم المتحدة وخبرتها، ونكرر الإعراب عن قلقنا من أن الدعوات إلى وضع آليات جديدة للديون قد تقوض الجهود الجارية لتحسين عملية إعادة هيكلة الديون.

وأخيرا، نحن فخورون بدعمنا للتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول)، ويتضمن بياننا الخطي عدة توضيحات، ولكني سأشير إلى بضعة منها. تؤكد الولايات المتحدة أهمية حماية البيانات وإدارتها بشكل سليم، ولكن لا يوجد أساس صحيح لتأكيد أن هذه الأنشطة المتعلقة بالبيانات يقتضيها القانون الدولي. وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، نحذر أيضا من الازدواجية، ونؤكد أنه لا يوجد في التعاهد الرقمي العالمي ما يقتضي إنشاء مكتب جديد للأمم المتحدة معني بالذكاء الاصطناعي. وفي الواقع، لا تؤيد الولايات المتحدة مثل هذا المفهوم.

في الختام، وعلى الرغم من هذه الاختلافات، وانطلاقا من روح التضامن، تفخر الولايات المتحدة بدعمها للميثاق، ونتطلع إلى المشاركة الكاملة في تنفيذه.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نجتمع للتفكير في ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا الصادق لكم، سيدي الرئيس، لما أظهرتم من قيادة بارعة، ولجميع الوفود لتأييدها اعتماد ميثاق المستقبل. وبوجه خاص، أتقدم بالشكر الجزيل للخبراء على ما أبدوه من روح التوافق والمرونة والعمل الجاد والتبادل الحماسي للأفكار التي لا تقدر بثمن. وقد أفضى جهدهم الجماعي في مثل هذا الجو الودي إلى جعل اعتماد الميثاق حقيقة واقعة. وبينما نحتفل بهذا الإنجاز الهام، فإننا نأسف أيضا لعدم التوصل إلى توافق كامل في الآراء بشأن بعض القضايا الشديدة الحساسية.

وهذا إنما يؤكد ضرورة أن نواصل العمل من أجل التوصل إلى التوافق الفكري بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية في سعينا إلى تعزيز تعددية الأطراف. وقد كانت ناميبيا، بصفتها ميسّراً مشاركًا سابقًا لميثاق المستقبل، إلى جانب سعادة السفيرة أنتي ليندرتس من ألمانيا، فخورة بأن تشهد تتويج جهودنا الجماعية في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وتمثل تلك العملية والوثائق الختامية الناتجة عنها ثمار عمل طويل ودؤوب. وقد أحاط وفد بلدي علما بعناية بمختلف الأفكار المتبادلة بشأن مؤتمر القمة وميثاق المستقبل.

واليوم، ونحن نتحدث بصفتنا الوطنية، وبصورة منفصلة عن دورنا السابق كميسر مشارك، نود أن نقدم وجهة نظرنا الخاصة. وقد ذكّرنا رئيس ناميبيا، فخامة السيد نانغولو مبومبا، في كلمته في افتتاح مؤتمر القمة، بحكمة بالمثل الأفريقي القائل "إن الغد لمن يعدون له اليوم".

وفي هذا السياق، ترى ناميبيا أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لحظة محورية في رحلتنا العالمية لتشكيل مستقبل أكثر إشراقاً وعدلاً واستدامة وسلاماً للبشرية جمعاء. إنه إعادة تأكيد لالتزامنا بأن نورث الأجيال الحالية والمقبلة عالماً ينعم بالسلام، حيث تتقاسم جميع الأمم والشعوب الرخاء، وحيث الشمولية والتسامح والمحبة هي التي توجه أعمالنا. وفي هذا المنعطف الحرج، نواجه تحديات معقدة ومترابطة تتمثل في الفقر والجوع وتغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية والنزاع وأزمات الصحة العامة. وقد تبدو هذه العقبات شاقة، بل قد تبدو مستعصية على الحل. ومع ذلك، فقد أتاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة تاريخية للدول لتوحيد قواها ومواردها وطموحاتها ومواجهة تلك التحديات بشكل مباشر.

إن العالم يقف عند مفترق طرق. ويؤدي أحد المسارين إلى كارثة بيئية وتفاقم عدم المساواة والصراع العالمي والصعود الجامح للتكنولوجيات الخطيرة التي تهدد أمننا وحرياتنا. أما المسار الآخر فيبعث على الأمل – الأمل في التصدي لتغير المناخ وتحقيق السلام العالمي والقضاء على الفقر والجوع وتسخير التكنولوجيات الرقمية بشكل مسؤول لصالح البشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز منظومة الأمم المتحدة لا يأتي في الموقت المناسب فحسب، بل هو أمر ضروري. ويجب أن نختار المسار الذي يؤدي إلى السلام والرخاء والتنمية المستدامة للجميع.

ورغم أن ناميبيا دولة صغيرة، فقد كنا وما زلنا مؤيدين ثابتين لتعددية الأطراف، التي تستند إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويظل وفد بلدي ملتزماً بضمان أن تكون سنوات الأمم المتحدة الـ 79 المقبلة صالحة للغرض، وألا يتخلف أحد عن الركب. ولتحقيق ذلك، يجب علينا إجراء إصلاحات حاسمة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك إصلاح مجلس الأمن وتعزيز فعالية الجمعية العامة وتحسين التنسيق بين الوكالات المتخصصة والبرامج. كما يجب علينا أيضاً النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف مع استمرار الأمم المتحدة في العمل كمنبر رئيسي للدبلوماسية الدولية.

ويتطلب تعزيز الأمم المتحدة التزاماً متجدداً وعاجلاً من جميع الدول الأعضاء. وهو يستلزم التمسك بالقانون الدولي والانخراط في الحوار البناء والتصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية، من قبيل تسوية النزاعات وتغير المناخ والتنمية المستدامة. وكان أحد الإنجازات الرئيسية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الاتفاق على التمويل. فتوفير التمويل الكافي والشفاف والقابل للتنبؤ أمر ضروري للأمم المتحدة للقيام بعملها

بفعالية. وفي هذا الصدد، يجب أن نعزز المساءلة والكفاءة في تخصيص الموارد، مع التشجيع على زيادة المساهمات المالية من جميع الدول الأعضاء.

ولكن التمويل وحده لا يكفي. فتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وآليات منع نشوب النزاعات يكتسي أهمية بالغة أيضا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وصون السلام والأمن الدوليين. وهذا يتطلب إصلاحات على صعيد التدريب والدعم المقدمين إلى بعثات حفظ السلام والولايات المسندة إليها.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نضمن أن يكون لجميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية، صوت متساوٍ في عمليات صنع القرار. ويشمل ذلك زيادة تمثيل البلدان النامية في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية وتعزيز الشمولية والتنوع في الأدوار القيادية. وترحب ناميبيا أيضا باعتماد التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول). ويجب على الأمم المتحدة أن تتبنى التقدم التكنولوجي والابتكار لتحافظ على أهميتها في التصدي للتحديات العالمية. ومن خلال استخدام الحلول القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية، يمكننا تحسين الحوكمة والشفافية وتقديم الخدمات في جميع أنحاء العالم. ويكتسي التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية الأخرى أهمية بالغة أيضا. وستساعد الشراكات في تعبئة الموارد وتبادل الخبرات وتوسيع نطاق تنفيذ المبادرات العالمية مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأخيراً، يجب أن ترتكز أمم متحدة أقوى على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا غنى عن تعزيز آليات حقوق الإنسان وضمان المساءلة ودعم القدرات الوطنية لسيادة القانون لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. وبمعالجة هذه المجالات الحيوية، ستتطور الأمم المتحدة لتصبح منظمة أكثر فعالية وتمثيلاً وقدرة، منظمة مجهزة للوفاء بمتطلبات عالمنا المتزايد التعقيد والترابط.

السيد محمود (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تتقدم مصر بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة، وسنركز في هذا البيان على البند 123 من جدول الأعمال، "تعزيز منظومة الأمم المتحدة".

تؤيد مصر البيان الذي سيدلي به ممثل باكستان باسم المجموعة المتقاربة التفكير.

وترحب مصر بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وتنوه باعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ومرفقيه، إعلان الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي. وتهنئ مصر الميسرين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على النتائج الثلاث، وتهنئ الممثلين الدائمين لألمانيا وناميبيا ومملكة هولندا وجامايكا والسويد وزامبيا على نجاح جهودهم الدؤوبة. كما تهنئ مصر الأمين العام على نجاح مبادرته في الجمعية العامة، كما وردت في تقريره "خطتنا المشتركة" لعقد مؤتمر القمة للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتخاذ خطوات إضافية لإعادة تقييم تعددية الأطراف والنهوض بدور الأمم المتحدة. وتود مصر أيضا أن تعرب عن امتنانها لكم، سيدي الرئيس، على تدخلكم العادل والحكيم في المرحلة الأخيرة من المفاوضات لضمان نجاح اعتماد نتائج مؤتمر القمة، ونعرب عن امتناننا كذلك للرئيس السابق للجمعية العامة على جهوده الدؤوبة في سبيل تحقيق نفس الغاية.

وفي خضم الأزمات العالمية المستمرة وفي أعقاب المصاعب التي صاحبت جائحة مرض فيروس كورونا، تدرك مصر أن اعتماد الميثاق ومرفقيه يمثل شهادة من المجتمع الدولي بضرورة الدفع بالجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030، خاصة في الدول النامية التي لا تزال تواجه تحديات متزايدة. وفي هذا الصدد، ترحب مصر بإعادة تأكيد الميثاق، في الفصل الأول منه، لمبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ 7 منه. وندرك أن المرحلة الأخيرة من المفاوضات أتاحت إدراج هذه الفقرة الأساسية، التي تم الاتفاق عليها أيضا في الإعلان السياسي المنبثق عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023. وتعترف البلدان المتقدمة النمو، من خلال إعادة التأكيد هذه، بالمسؤولية التي تتحملها في السعي على الصعيد العالمي إلى تحقيق التنمية المستدامة بالنظر إلى الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية وإلى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها، على نحو ما هو منصوص عليه في إعلان ريو.

ومن الأهمية بمكان أن نتمسك، أثناء تنفيذ هذا الميثاق، بمبادئ التضامن العالمي والتعاون الدولي بهدف عام يتمثل في التصدي للتحديات التي طالما حالت دون تحقيق البلدان النامية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك، فإننا نؤكد أن القضاء على الفقر والجوع يجب أن يكون هدفا أساسيا في إطار تنفيذ نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك الميثاق وإعلان الأجيال المقبلة.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن أسفنا الشديد إزاء الضعف الذي يعتري الصيغ المتعلقة بنزع السلاح النووي في الفصل الثاني من الميثاق وحذفها بشكل عام في إعلان الأجيال المقبلة. وهذا لا يتوافق مع الحقيقة المقلقة المتمثلة في أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا متزايدا للبشرية، والأدهى من ذلك هو عندما يهدد وزير في حكومة إحدى الدول بلا حياء باستخدام الأسلحة النووية ضد المدنيين.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث من الميثاق، نأسف لأن الدول الأعضاء لم تتمكن من الاتفاق على صيغة طموحة بشأن تعزيز تطبيق أوجه المرونة الحالية في حقوق الملكية الفكرية واستكشاف المزيد من أوجه المرونة لتمكين الحكومات في البلدان النامية من دعم تطوير الصناعات الرقمية.

وفي الفصل الخامس، ولا سيما الفقرة 78 (ب)، التي تدعو صندوق النقد الدولي إلى إجراء استعراض لسبل تعزيز وتحسين هيكل الديون السيادية، تؤكد مصر من جديد الدور المحوري للأمم المتحدة، المنصوص عليه في ميثاقها، في رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة ظروف تتيح التقدم والنماء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز الحلول للمشاكل الاقتصادية الدولية. لذلك، تؤكد مصر مجددا على ضرورة استعراض سبل تعزيز وتحسين هيكل الديون السيادية لجعله شاملا وجامعا وشفافا.

وأخيراً، ترحب مصر بالإشارات الواردة في الميثاق إلى الالتزام بتعزيز التعاون الدولي بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية. وعلى الرغم من أن الصيغة الختامية لم تكن قوية ولم تستجب لدعوات المجموعة الأفريقية الوجيهة جدا، فإن مصر تتطلع إلى الإسراع في تنفيذ هذا الالتزام، وتدعو الدول المعنية إلى اتخاذ

خطوات عاجلة في اتجاه تصحيح مظالم الماضي، وتعزيز الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية ولتراث وتاريخ البلدان الأصلية، وإلى ضمان أن تعزز جهودها التمتع الكامل بالحقوق الثقافية للأجيال التي حرمت من تراثها الثمين. ومصر على استعداد للمشاركة في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في ميثاق المستقبل.

السيد يونغ (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باعتماد الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل بتوافق الآراء، وهي ميثاق المستقبل وإعلان الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79). ونهنئ ونشكر رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة للأمم المتحدة، وبالطبع الميسرين المشاركين وأفرقتهم، على ما بذلوه من طاقة وجهد في الاتفاق على النصوص الثلاثة.

ومثلما قال وزير خارجية بلدي، يتيح ميثاق المستقبل ومؤتمر القمة فرصة للدول الأعضاء لإظهار قيادة عالمية مسؤولة، والتفاعل مع التغيرات السريعة التي يشهدها عصرنا والمضي قدماً في تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً. ويعكس تمكن الدول الأعضاء من الاجتماع للاتفاق على هذه المجموعة الطموحة والواسعة النطاق من الالتزامات عبر مجموعة واسعة من القضايا في سياق جيوسياسي صعب، أهمية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والقيمة التي نوليها جميعاً لتعددية الأطراف. واليوم، في الذكرى السنوية للهجمات المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإن هذا السياق في صدارة اهتماماتنا، ونكرر دعوتنا إلى إطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار في غزة ولبنان. ومع احتدام النزاعات في مناطق أخرى أيضا، فإن هذه شهادة لجميع الدول الأعضاء بأننا من خلال هذه العملية تفاوضنا على نصوص توفر هذا المستوى من الطموح والأمل والوحدة.

وحقيقة أن هذه الوحدة تعرضت للتحدي حتى النهاية هي تذكير بالتحديات التي نواجهها. وكانت المملكة المتحدة تود أن ترى صيغة أقوى بشأن حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية في النصوص الثلاثة جميعها. فحماية حقوق الإنسان وتعزيزها أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة، ونرحب بالاعتراف بالخدمة الاستشارية المهمة بشأن حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في التعاهد الرقمي العالمي.

وبينما يسعى التعاهد إلى توجيه تصميم التكنولوجيات الرقمية وتطويرها ونشرها، تؤكد المملكة المتحدة مجددا أنها تدعم نقل التكنولوجيا بشروط طوعية ومتفق عليها بصورة متبادلة باعتباره الوسيلة الرئيسية والأكثر فعالية لنشر الابتكار. وستواصل المملكة المتحدة القيام بذلك استنادا إلى هذه المبادئ.

وتمثل الالتزامات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي فرصة لتأكيد مساهمة الأمم المتحدة في المشهد الدولي الأوسع نطاقاً، بالاعتماد على الآراء الجماعية للأعضاء. ونرحب بالتركيز على زيادة تبادل المعلومات وتكوين فهم علمي مستقل للفرص والمخاطر. ومع استمرار تطور هذه التكنولوجيا، ينبغي أن نركز جهودنا على ضمان أن تكون آليات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية مكملة للعمل الدولي الأوسع في هذا المجال ومعززة ومضاعفة له. وكما أشرنا خلال المفاوضات، فإن الجزاءات التي تفرضها المملكة المتحدة تتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونشعر بخيبة أمل أيضا لأن الميثاق لا يعيد تأكيد

تطبيق القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق، على الفضاء السيبراني، على الرغم من وجود توافق آراء راسخ بشأن ذلك.

وفيما يتعلق بالإعلان، كان من دواعي سرور المملكة المتحدة الانضمام إلى توافق الآراء. إلا أننا نذكر بأن الإعلان ليس وثيقة قانونية، وبالتالي لا يمكن أن يفرض التزامات أو مسؤولية على أي أحد، ولا يقصد به ذلك. وعلى وجه التحديد، ليس في الإعلان ما يؤثر على المبدأ القانوني العام الذي يمنع تطبيق القانون الدولي بأثر رجعي في المسائل المتصلة بمسؤولية الدول. ويؤكد انضمامنا إلى توافق الآراء بشأن الإعلان التزامنا بالعمل مع الشركاء لتشكيل عالم أكثر أمناً وسلاماً واستدامة وشمولاً لأجيال الغد.

ختاما، فإن المهمة الآن هي أن نعمل جميعا في تعاون حقيقي مع بعضنا البعض، ومع مجموعة واسعة من المنظمات والمؤسسات ومع المجتمع المدني، الذي أدى دورا حاسما طوال هذه العملية، لتحقيق هذه الإجراءات وجعل طموحات مؤتمر القمة حقيقة واقعة.

السيد سوبيرون غوزمان (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلين الدائمين لألمانيا وناميبيا والسويد وزامبيا وجامايكا ومملكة هولندا على جهودهم الهائلة لإجراء المفاوضات، التي أفضت إلى اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ومرفقيه.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة البلدان المتقاربة التفكير، ويود الإدلاء بالنقاط الإضافية التالية.

مما لا شك فيه أن اعتماد الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل يدل على مستوى الثقة في تعددية الأطراف وفي الأمم المتحدة. ولا ينبغي التقليل من أهمية هذا الحدث، مهما كان رمزيا، لا سيما في السياق الحالي، حيث نال أحد البلدان من الأمم المتحدة وقام بازدرائها وإعلان الأمين العام شخصا غير مرغوب فيه. وبمجرد الانتهاء من هذه العملية، نأمل ألا يقتصر الأمر على رمزية تحقيق ميثاق عظيم للمستقبل، وأن تكون هناك حقا إرادة سياسية أكبر لحل المشاكل التي تهدد البشرية. وسنتجنب في بياننا التطرق إلى أوجه القصور في الميثاق نتيجة الافتقار إلى التعمق في إصلاح المؤسسات المالية الدولية، الذي يرجع أساسا إلى اعتراض بلد واحد يستفيد بشكل غير متناسب من نظام اقتصادي دولي عتيق وغير عادل. وعلى النقيض من ذلك، سنؤكد على الإمكانات التي يتيحها الميثاق للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي هو في نهاية المطاف الغرض الأساسي الذي يتوخاه.

ولذلك، نود أن نلفت انتباهكم، سيدي الرئيس، وانتباه الأمين العام، إلى النقاط الخمس التالية للتنفيذ الفوري، والتي يمكن أن تؤدي إلى التنفيذ السليم لأهداف التنمية المستدامة وتضعنا على الطريق الصحيح.

أولاً، اتُفِقَ في ميثاق المستقبل على ضرورة التحرك على وجه السرعة لإجراء مناقشات بشأن خطة الأمين العام لتحفيز أهداف التنمية المستدامة. ونود أن نطلب منكم، سيدي الرئيس، أن تأخذوا زمام المبادرة خلال هذه الدورة لبدء المناقشات بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة. ونقترح أن يتم إنشاء فريق خبراء مفتوح العضوية لمعالجة تنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، حيث يتطلب الحجم الهائل لهذه الأهداف مناقشات مفصلة ومنظمة من أجل المضي قدماً نحو تحقيق نتائج ملموسة. ويجب أن نؤكد أن

هذه المبادرة ستكون ضرورية للحفاظ على أي فرصة حقيقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. فبدون الدعم المالي الفوري للبلدان النامية، سنحكم على خطة 2030 بالفشل المؤكد.

ثانيا، نأمل أن يلقى تقرير الأمين العام عن أثر الزيادة في الإنفاق العسكري على التنمية المستدامة – المطلوب في ميثاق المستقبل – الاهتمام الواجب، وأن يكون موضوع مناقشات متعمقة داخل الجمعية العامة. وقبل بضعة أيام فقط، أبرز البيان الذي أدلى به وزير خارجية بلدنا خلال المناقشة العامة (انظر A/79/PV.15) أنه على مدى السنوات التسع الماضية، كانت هناك زيادة في الإنفاق العسكري العالمي، الذي بلغ مستويات جديدة. وهذه القضية لم تعالجها الأمم المتحدة بما فيه الكفاية، وقد حان الوقت للتفكير في إحراز تقدم نحو رخائنا الجماعي بدلاً من إبادتنا الجماعية.

ثالثا، من الضروري أن يقدم الأمين العام مقترحات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على قياس التقدم العالمي نحو تقليص الفجوة الرقمية ودعم الحكومات الوطنية في الاستفادة من العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي ألا توفر هذه المقترحات ذريعة لتوسيع الجهاز البيروقراطي لهذه المنظمة. وينبغي أن يكون الهدف هو الاستفادة الكاملة من قدرات المنظومة، ليس لتقديم المساعدة والمشورة في مجال العلم والتكنولوجيا فحسب، بل أيضا لحشد الدعم اللازم الذي تحتاجه البلدان النامية للتقدم في مجال التكنولوجيا.

رابعا، يدعو ميثاق المستقبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تقديم خيارات لتحسين استفادة البلدان النامية من شروط تمويل أفضل. ويمكن أن يشمل ذلك المشاركة النشطة للأمين العام، ونوصي أيضا بإطلاع الأعضاء على آخر مستجدات التقدم المحرز. ونود أن نطلب من الأمين العام وضع خريطة طريق للجداول الزمنية والأهداف الممكن تحقيقها في هذا الصدد. ونؤكد مرة أخرى على ضرورة تقديم الدعم المالي للبلدان النامية. ويجب ألا يُنحى هذا الاقتراح الوارد في ميثاق المستقبل جانبا إلى أجل غير مسمى أو أن يتعثر بسبب حالة عدم اليقين.

خامسا، لقد أوجد التعاهد الرقمي العالمي بعدًا أساسيا وجديدًا تمامًا للأمم المتحدة فيما يتعلق بحوكمة الذكاء الاصطناعي. ولا يمكن استبعاد البلدان النامية من هذه الثورة التكنولوجية الجديدة، لأن الاختلالات العالمية الناتجة عن ذلك ستكون كارثية. وفي هذا الصدد، فإن توجيهاتكم، سيدي الرئيس، بالغة الأهمية للمضي قدماً نحو إنشاء الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي. وبالمثل، من الأهمية بمكان أن يطرح الأمين العام، دون تأخير، مقترحات ملموسة لإنشاء صندوق عالمي للذكاء الاصطناعي. وستُستثنى بلدان الجنوب من فوائد هذا التقدم التكنولوجي الجديد إذا لم تحصل على التدريب المناسب وإذا لم تستفد من تبادل المعرفة، وهو ما يتطلب بالطبع دعماً مالياً.

ويجب أن يوجه ميثاق المستقبل ومرفقاه جهود النظام المتعدد الأطراف لضمان تقدم البشرية. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يُستخدم الميثاق لتقويض الالتزامات الدولية القائمة سابقاً، كما لا ينبغي أن يقوض الطبيعة الحكومية الدولية للأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، ستُقاس أهمية هذه الوثائق بمدى دفعها للعمل الذي يعود بالنفع حقا على ملايين البشر المهمشين اليوم. وتنفيذ النقاط الخمس التي أوجزناها ما هو إلا بداية للجهود الرامية إلى إعطاء معنى حقيقي لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

السيد بيريز أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن نتناول في بياننا البندَ المعروض علينا، نود أن نبرز أمرا مفاده هو أن اليوم يصادف مرور عام على آخر تصعيد للعنف من جانب السلطة القائمة بالاحتلال ضد السكان المدنيين في دولة فلسطين. ونودّ أن نؤكد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله العادل، ونعرب عن تضامننا مع عائلات وأحباء أولئك الذين قتلتهم إسرائيل بوحشية خلال هذه المرحلة الجديدة من الإبادة الجماعية التي مرت دون عقاب، لأسباب منها تواطؤ حفنة من الحكومات التي تواصِل اليوم إمداد السلاح لإطالة أمد هذه المأساة أكثر.

ونعرب أيضا عن تضامننا مع الأخوة والأخوات في الشرق الأوسط، حيث تحاول الآن السلطة القائمة بالاحتلال توسيع نطاق عدوانها. ونتوجه بكلمات التشجيع بشكل خاص إلى شعوب إيران والجمهورية العربية السورية ولبنان التي كانت بلدانها أيضاً ضحية للهمجية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل جمهورية باكستان الإسلامية.

وبالانتقال إلى العملية التي أفضت إلى اعتماد ميثاق المستقبل ومرفقيه (القرار 1/79)، نود أن نشكر الميسرين المشاركين وأفرقتهم على جميع الجهود التي بذلوها، ولكننا في الوقت نفسه نعرب عن خيبة أملنا إزاء الطريقة التي اختارت بها الجمعية العامة عمدا تجاهُل أحكام القرار الذي اعتمدته هذه الهيئةُ نفسها بشأن طرائق عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويشكل الاعتماد القسري لميثاق المستقبل انتهاكا صارخا للفقرة 4 من منطوق قرار الجمعية العامة 307/76، التي تنص على أن يُتّفق مسبقا بتوافق الآراء على وثائق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هذا. وغني عن القول إن هذا الأمر لم يحدث من قبل، كما يتضح من عوامل من بينها أن وفد بلدنا، إلى جانب العديد من الوفود الأخرى، ارتأى الحاجة إلى تقديم تعديل على مشروع الوثيقة في نفس يوم انعقاد المؤتمر. ونأمل في ألا تكون هذه الحالة سابقة بالنسبة لعمل الجمعية العامة في المستقبل، ونأمل في أن نتجنب في المفاوضات الحكومية الدولية التي تعقد في المستقبل الممارسات التي تسعى إلى فرض توافق مصطنع في الآراء. ولذلك نشكركم، سيدي الرئيس، على جميع الجهود التي بذلتموها، بما في ذلك خلال العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في عام 2025، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

ومن حيث مضمون ميثاق المستقبل، يأسف وفد بلدي لأن هذه الوثيقة لا تخدم في الواقع الزخمَ المحوري المحرك لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ولا تساعد على التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبدلًا من الترويج لنهج طموح حقًا يركز على التنمية، تروج الوثائق المعتمدة لنهج يستند إلى حقوق الإنسان، مما يقوض أي نهج متوازن حقًا إزاء الركائز الثلاث التي تقوم عليها المنظمة.

ونأسف أيضاً، على سبيل المثال، لإغفال ميثاق المستقبل أيَّ إشارة إلى المبدأ الأساسي للقانون الدولي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونرفض رفضًا قاطعًا هذه الانتقائية فيما يتعلق بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق، الذي يمثل الوثيقة التأسيسية لهذه المنظمة. وما يحدث من محاولات الآن لإعادة كتابة الاتفاقات والالتزامات التي كانت علامات بارزة في تاريخنا، لا بل التراجع عنها، ليس مؤشرا جيدا أيضا، لا سيما أن هناك جهودًا جارية لتنشيط تعددية

الأطراف وإعادة بناء الثقة فيها. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، ويتعين علينا وضع حد نهائي لهذه المحاولات التي تقوم بها حفنة من الحكومات الغربية.

وبالنظر إلى ما سبق، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعلن قرارها بالنأي بنفسها عن أي فقرة لا تتفق مع سياستها الخارجية الوطنية ومصالحها ولا يوجد توافق في الآراء بشأنها. وهذا يشمل الفقرة 38 والفقرة 74 (أ) من النص الوارد في تلك الوثيقة، التي نعتبرها مجرد إعلان سياسي ولا توجد بشأنها التزامات ملزمة قانونا بالنسبة للدول.

وأخيرا، في ما يتعلق بتنفيذ الوثيقتين المرفقتين بالقرار 1/79، ندعو إلى بذل الجهود لتجنب ازدواجية الجهود وتجنب استحداث عمليات جديدة لم يتم الاتفاق عليها مسبقا من جانب جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة متقاربة تفكير تتألف من بلدان الاتحاد الروسي، وإريتريا، وجمهورية إيران الإسلامية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وزمبابوي، وسري لانكا، والصين، والعراق، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، وليبيا، ومصر، ونيكاراغوا، ووفد بلدي باكستان.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الميسرين الستة لميثاق المستقبل ومرفقيه (القرار 1/79) على ما قاموا به من عمل كبير لضمان اعتماد الميثاق. وتولي المجموعة المتقاربة التفكير الأولوية القصوى لتعزيز منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودفع عجلة تنفيذ خطة عام 2030، وتنشيط تعددية الأطراف من خلال استعادة الثقة بين الدول الأعضاء. ونعتقد أنه يمكن تحقيق هذه الأهداف على أفضل وجه من خلال عملية تفاوض شاملة وشفافة ومتوازنة بين الدول الأعضاء. وهذا هو السبب في أن المجموعة المتقاربة التفكير دأبت على الدعوة إلى التفاوض على الميثاق سطراً بسطر. وكان ذلك سيسهم في التوصل إلى نتيجة أكثر طموحًا ومتفق عليها بشكل أكثر إنصافًا.

وينبغي ألا تشكل طريقة المفاوضات التي اتبعت في صياغة ميثاق المستقبل ومرفقيه، والتي قَدّم فيها الميسرون المشاركون نسخا متعاقبة بدلاً من التفاوض سطراً بسطر، سابقة لأي مفاوضات حكومية دولية في المستقبل. والواضح أن هناك أجزاء من النص كانت هناك شواغل بشأنها، لأن عددا من الوفود، بما في ذلك المجموعة المتقاربة التفكير، اعترض بشكل رسمي على بعض تلك الأحكام عن طريق خرق الصمت بشأنها.

ولا يمكن تعزيز منظومة الأمم المتحدة إلا من خلال الالتزام الصارم بجميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك نأسف لأن الميثاق لم يتمكن من ذكر بعض المبادئ الأساسية، مثل المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، كما هو وارد في مبادرات ووثائق الأمم المتحدة المتفق عليها سابقا.

وفي ما يتعلق بالتنمية، كان الموقف الثابت للمجموعة المتقاربة التفكير هو أن دفع عجلة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب البناء على الاتفاقات والالتزامات المتفق عليها سابقًا وليس التراجع عنها أو

إعادة كتابتها. وبالتالي، فإن المجموعة المتقاربة التفكير لديها شواغل بشأن ضعف الصياغة، على سبيل المثال، بشأن التجارة، وتحديداً الصياغة المتعلقة بالمعاملة التجارية التفضيلية في الفقرة 24 (أ) من الميثاق.

وعلاوة على ذلك، فإن جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وجميع أهداف التنمية المستدامة على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن وفودنا مضطرة للإعراب عن تحفظاتنا على الفقرة 19، التي تحاول إعلاء ركيزة واحدة وهدفا واحدا من أهداف التنمية المستدامة على الأهداف الأخرى وتعيد صياغة الفهم بأن خطة عام 2030 تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ، تكرر المجموعة المتقاربة التفكير موقفها من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المحفل المناسب للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ، وأن الصياغة الواردة في الميثاق لا يمكن اعتبارها بديلاً عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وداخل الاتفاقية الإطارية نفسها. وبالتالي، فإننا نأسف لأن الفقرة 28 (ط)، المتعلقة بتمويل التكيف، تنتقص في صيغتها الحالية من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في التقييم العالمي، وأن الفقرة 80 تنتقص من الفهم المتعلق بالطبيعة الإضافية للتمويل المناخي على النحو المحدد في اتفاق باريس.

وفي ما يتعلق بالسلام والأمن، أكدنا باستمرار أهمية التصدي للتهديدات والتحديات الحقيقية للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك أسبابها الجذرية، مثل انتهاكات مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والاستقطاب والتوترات الجيوسياسية، والنزاعات المتفاقمة، والنزاعات التي لم تحل. ولم يتمكن الميثاق من معالجة التهديدات الخطيرة التي تحدق بالسلام والأمن الدوليين معالجة فعالة.

وفي ما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، فإن إغفال الصياغة المتفق عليها بشأن ضرورة تعزيز وتشجيع بيئة مفتوحة وعادلة وشاملة وغير تمييزية للتنمية والتعاون العلميين والتكنولوجيين قد يمثل انتكاسة كبيرة في البناء من خلال تعددية الأطراف.

ومما لا شك فيه أن استعادة الثقة في تعددية الأطراف تتطلب إصلاحًا متعمقًا للهيكل المالي الدولي، بما في ذلك هيكل الديون، لجعله أكثر إنصافًا واستجابة لاحتياجات البلدان النامية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. ونقدر الجهود المبذولة في هذا الصدد، ولكننا مضطرون إلى إبراز تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة 76 من الميثاق، لأن صياغتها تتعارض مع سلطة الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق.

وبالنسبة للمسألة الحرجة المتعلقة بالديون، نرى أنه يجب علينا أن نسعى إلى إيجاد حل متعدد الأطراف عاجل وشامل وجامع وشفاف من أجل حل أزمة الديون المستمرة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في هذه العملية. والميثاق لا يضمن بالضرورة ذلك الدور.

والتوافق في الآراء هو حجر الأساس لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالإصلاحات ذات العواقب الطويلة والبعيدة المدى. ولهذا السبب بالذات نص القرار 307/76 بوضوح على أن مشروع

الميثاق ومرفقيه يجب أن يُتفق عليها مسبقاً بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، تود المجموعة المتقاربة التفكير أن تعرب عن تقديرها لكم، سيدي الرئيس، ولمكتبكم على جهودكم القيمة في تعزيز توافق الآراء بشأن الميثاق في المراحل النهائية من العملية. ونود أن نعرب، على وجه الخصوص، عن تقديرنا لكم على مراعاة الشواغل المشروعة للبلدان النامية بشأن تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة على التنمية المستدامة برمتها، على النحو الوارد في الفقرة 20 من الميثاق.

وكان الغرض من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هو دفع عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف. وذلك لم يتحقق حتى الآن. ويمكن تحقيق ذلك، ولكنه غير ممكن ما لم تفِ الدول الأعضاء بصدق بالالتزامات الجديدة والالتزامات التي لم يتم الوفاء بها منذ فترة طويلة، بما فيها الالتزامات الواردة في ميثاق المستقبل. وأعضاء المجموعة المتقاربة التفكير ملتزمون التزاما كاملا بتحقيق هذا الهدف في العمليات المقبلة، بما في ذلك المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقبلان.

وأخيرا، أود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية ممثلا لباكستان.

أولاً، لا يمكن ربط الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية – أي الإجراءات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة – بأي إجراءات أو التزامات أخرى في الميثاق، وينبغي عدم القيام بذلك. ونتطلع إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بكلٍّ من تمويل التنمية وإصلاح الهيكل المالي واستعراض الديون السيادية والإصلاح التجاري والضريبي.

ثانيًا، نتوقع أن تضطلع الأمم المتحدة، بما لها من ولاية شاملة بموجب الميثاق، بدور محوري عن طريق المفاوضات والعمليات الحكومية الدولية من أجل تنفيذ الإجراءات الواردة في الميثاق. ويشمل ذلك الإصلاح المالي والتجاري والضريبي.

ثالثًا، يشوب قرارات الميثاق المتعلقة بالسلام والأمن ونزع السلاح قصور شديد. فالميثاق لم يعالج المنازعات والنزاعات الرئيسية المستمرة، مثل حرب الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة والنزاع الأوسع نطاقا الذي ينتشر اليوم في الشرق الأوسط، فضلاً عن النزاعات في أوروبا وأفريقيا وجنوب آسيا. ولم يتطرق الميثاق إلى أي من هذه الأمور بشكل مباشر، كما لم يتطرق إلى انهيار جهود تحديد الأسلحة أو تجدد سباق التسلح المتعدد الأبعاد والعالمي الذي يحدث أمام أعيننا. ويجب على هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومجلس الأمن ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، أن تعالج هذه الحقائق التي نواجهها والتي يجب ألا نتهرب منها.

رابعا، هناك حاجة إلى إصلاح هيكل مجلس الأمن، ولا سيما بهدف تصحيح المظالم التاريخية التي ارتُكبت ضد أفريقيا والبلدان النامية الأخرى، ولكن لنكن واضحين: يتعين عدم إلقاء اللوم على هذا الهيكل للفشل في تعزيز السلام وتسوية النزاعات. فهذا الفشل هو نتيجة للطموحات والسياسات الاستراتيجية لبعض القوى الكبرى وبعض القوى الصغرى. وينبغي ألا تصبح الجهود المبذولة لتحقيق إصلاح مجلس الأمن جزءا من المنافسة الاستراتيجية بين القوى المتنافسة حيث تسعى هذه القوى من خلالها إلى الحصول على

مواقع مميزة لحلفائها الاستراتيجيين في المجلس بينما تتجاهل تطلعات ومواقف الغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة التي تتكون من دول صغيرة ومتوسطة الحجم. وهذا النهج لن يعزز النظام العالمي؛ بل سيؤدي إلى تآكله أكثر. وينبغي أن يقترن إصلاح مجلس الأمن بإحياء الجمعية العامة. وبالنظر تحديدا إلى أن مجلس الأمن يعاني حالة من الجمود بشأن قضايا رئيسية، يقع على عاتق الجمعية العامة القيام بدورها المنصوص عليه في الميثاق وممارسة سلطتها المتبقية لتسوية النزاعات وفرض السلام وتجديد عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وفي هذا السياق، سيدي الرئيس، نتطلع إليكم لتوجيه عملية إحياء الجمعية العامة في هذه المرحلة الحاسمة والتصدي للتهديدات الحقيقية والراهنة التي تحدق بالسلام والأمن الدوليين بمشاركة ديمقراطية من جميع الدول الأعضاء.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب سويسرا بميثاق المستقبل (القرار 1/79) بوصفه التزاما مهما بتعددية الأطراف. ونحن جميعًا بحاجة إلى الفعالية في تعددية الأطراف لمعالجة تحديات اليوم. وسويسرا ملتزمة التزاماً راسخاً بقيم تعددية الأطراف، ونحن مصممون على المضي قدماً في طريق يفضي عالم أكثر استدامة وعدلاً وسلاماً. وقد انضمت سويسرا إلى توافق الآراء. ومع ذلك، أود أن أوضح موقف سويسرا بشأن النقاط التالية.

أولاً، نأسف لعدم الإبقاء على الجزء المتعلق بالعمل المناخي والأمني، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء قبلت به بعد الإجراء الصامت الأخير. ونرى أن هذه فرصة ضائعة، لا سيما بالنظر إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ لا تزال تتفاقم وتؤثر بشكل خاص على أكثر الناس والمناطق ضعفًا. وستواصل سويسرا الضغط من أجل إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة المهمة. ونؤكد في الوقت نفسه التزامنا بمكافحة تغير المناخ، وندعو البلدان إلى تقديم أهداف جديدة لخفض الانبعاثات تتماشى مع أهداف اتفاق باريس. ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق أهدافنا العالمية المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة، ولا سيما الانتقال نحو التخلص من الوقود الأحفوري، وكذلك مكافحة إزالة الغابات، لأن هذين العنصرين لم يؤخذا في الاعتبار بشكل كافٍ في الميثاق.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت سويسرا أيضًا على استعداد للتوصل إلى حل وسط بشأن الجزء الخاص بالهيكل المالي الدولي. وتؤيد سويسرا الإصلاحات. غير أننا نحث على توخي الحذر إذا كانت تلك الإصلاحات ستناقش في الهيئات المختصة.

وعلاوةً على ذلك، نأسف بشدة لحذف الإجراء المتعلق بالملكية الفكرية في المرحلة الأخيرة من المفاوضات. فمساهمة الملكية الفكرية في النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك في تحقيق التنمية المستدامة، أمر بالغ الأهمية. وكنا سنرحب بالاعتراف بأهمية حماية الملكية الفكرية في هذه الوثيقة الرئيسية.

وأخيراً، ترحب سويسرا بأن حقوق الإنسان راسخة بقوة في كل فصل من فصول الميثاق، مما يعكس التزامًا واضحًا بوضع حقوق الإنسان في صميم تنفيذه. ومع ذلك، تأسف سويسرا في هذا السياق لأن الفاتحة ما عادت تشير صراحة إلى هذه الحقيقة.

أما بالنسبة للتعاهد الرقمي العالمي، فنود أن نشير إلى أنه يوجد بالفعل داخل الأمم المتحدة عدد من العمليات والمنتديات التي تتناول مسألة الرقمنة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. ونشدد على أن أي مبادرة جديدة، ولا سيما الفريق العلمي والحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي، يجب أن تستند إلى هذه الآليات القائمة، كما ورد في الفقرة 5 من التعاهد الرقمي العالمي.

ولا يتضمن الميثاق إصلاحات تم إقرارها بالفعل. بل يوفر لنا فقط، نحن الدول الأعضاء، زخما لبدء العمليات المتوخاة فيه. ولذلك فهو يشكل بداية للعديد من التعهدات الممكنة وليس نقطة نهاية. والأمر الآن متروك لنا، نحن الدول الأعضاء، لتحديد الأفكار المتعلقة بالإصلاح التي نرغب في الأخذ بها وللتفاوض بشكل ملموس بشأن الكيفية التي ينبغي بها القيام بذلك ومتى ينبغي ذلك وفي أي محافل. وسويسرا مستعدة للوفاء بمسؤولياتها. وندعو جميع الدول إلى المشاركة في هذه الجهود.

السيد غورت (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، يود وفد بلدي الإشارة إلى أن اليوم يصادف الذكرى السنوية الأولى الحزينة للهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي دشنت نطاقاً من العنف لم يشهده الشرق الأوسط منذ عقود. وبينما نحيي هذه الذكرى الأليمة، نعرب عن تعاطفنا مع ضحايا أحداث ذلك اليوم ومع العديد من الإسرائيليين والفلسطينيين واللبنانيين وغيرهم ممن فقدوا حياتهم منذ ذلك الحين.

وفي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عقد الشهر الماضي، اجتمع قادة العالم واعتمدوا بتوافق الآراء ميثاق المستقبل (القرار 1/79) بمرفقيه، الذي يسعى إلى إيجاد سبيل جديد للمضي قدما للأمم المتحدة والعالم في محاولتنا مواجهة أكثر تحديات عصرنا إلحاحا. وتثني كندا على الأمين العام للأمم المتحدة لإطلاقه هذه المناقشة المهمة بشأن كيفية جعل النظام الدولي مهيأ للنهوض بالدور الملقى على عاتقه في ‘خطتنا المشتركة’. ونشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر الميسرين المشاركين في الميثاق ومرفقيه، أي ألمانيا وجامايكا وزامبيا والسويد وناميبيا ومملكة هولندا، على قيادتكم القديرة لهذه العمليات على مدى أكثر من عام ونصف. ونعترف بإسهامات الدول الأعضاء الزميلة التي عملت، باستثناءات قليلة، على التفاوض على ميثاق يعكس التزامًا بنظام متعدد الأطراف أقوى وقائم على القواعد.

ونحن أمام تصاعد لانعدام الأمن والنزاعات والنزوح والاحتياجات الإنسانية في غزة وإسرائيل ولبنان وأوكرانيا والسودان وهايتي وميانمار. ونواجه تزايدا في انعدام المساواة والمعاناة والأزمات المناخية والعواقب التي لا توصف الناجمة عنها. ونرى كيف تقَوَّض المعايير والمبادئ التي تأسست عليها هذه المنظمة والتي تنعكس في ميثاق الأمم المتحدة وكيف يُستخَّف بها. ونشهد تضافرا في الجهود الرامية إلى تقويض حقوق الإنسان، بما في ذلك على وجه الخصوص حقوق النساء والفتيات ومجتمع الميم الموسع والشعوب الأصلية والفئات المهمشة الأخرى. وقد أكد مؤتمر القمة من جديد على أن تعددية الأطراف والدبلوماسية والحوار تظل الأسس التي يجب أن نواصل البناء عليها. ويجب علينا ألا نضيع الفرصة التي يتيحها لنا الميثاق لمواصلة عملنا الجماعي من أجل ضمان قدرة الأمم المتحدة على التكيف ومواجهة تحديات اليوم والتحديات التي ستنشأ في المستقبل، بما في ذلك جهودنا الجماعية المستمرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتود كندا أن تشير إلى الاعتبارات التالية بشأن الميثاق ومرفقيه. إن حقوق الإنسان جميعُها حقوق عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. وإعمال أي حق معين من حقوق الإنسان لا يمكن ولا يجب أن يكون بالجملة على حساب إعمال أي حق آخر. وجميع الدول ملزمة باحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها. والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أساسية للمساواة بين الجنسين والكرامة الإنسانية والتنمية المستدامة.

ونأسف لعدم إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إعلان الأجيال المقبلة، على الرغم من أهميتها التي لا يمكن إنكارها. فتجاهل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لا يهدد التقدم في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لملايين الأشخاص فحسب، بل يقوض أيضاً الجهود المبذولة لإيجاد عالم أكثر عدلاً وإنصافاً، يمكن فيه لجميع الأفراد التحكم بأجسادهم وحياتهم. والميثاق وملحقاته نص واحد متكامل. وحسب فهمنا، فإن الإشارات إلى الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في الميثاق تنطبق على جميع النساء والفتيات، بما في ذلك الأجيال المقبلة. ويضطلع المجتمع المدني بدور حاسم في الدفاع عن حقوق الإنسان ومساءلة الحكومات. وهو لا يزال يواجه قيودًا متزايدة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وهذا يقوض المساهمات الحيوية للمجتمع المدني في تعزيز عمليات صنع القرار الشاملة والشفافة.

ولسوء الحظ، أضاع ميثاق المستقبل فرصة أساسية بعدم إشراك المجتمع المدني بطريقة قوية ومجدية. ونؤكد من جديد على أهمية الإشارات إلى العمليات الشاملة والمشاركة المجدية لأصحاب المصلحة في جميع أجزاء الميثاق ومرفقيه وعلى التزامنا بتيسير مشاركتهم في عمل الأمم المتحدة.

وقد كانت كندا وستظل مدافعة قوية عن حقوق السكان الأصليين في الداخل والخارج، بما في ذلك حقهم في المشاركة في صنع القرار في المسائل التي من شأنها أن تؤثر على حقوقهم، وفقاً للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء محاولات تشويه أو تقويض إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ونؤكد مجددًا أن الشعوب الأصلية تمتلك حقوقًا متميزة عن المجموعات الأخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المجتمعات المحلية. ونأسف لأننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق داخل الميثاق على إدراج إضافات لمعالجة العلاقة بين تغير المناخ والتدهور البيئي والأمن.

وقد مثّل اعتماد التعاهد الرقمي العالمي خطوة مهمة إلى الأمام. ولتحقيق الإمكانات الكاملة للذكاء الاصطناعي والتقنيات الأخرى، نحتاج إلى مضاعفة جهودنا لسد الفجوات الرقمية والاستفادة من التأثير الإيجابي للذكاء الاصطناعي للمساعدة في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نواصل العمل معاً لضمان تقاسم منافع الذكاء الاصطناعي والتقنيات الأخرى بشكل منصف وعدم تخلف أحد عن الركب. وعند الاستفادة من فوائد التكنولوجيا، يجب أن نضع في اعتبارنا أيضاً المخاطر. ويجب أن نعمل معًا من خلال نهج أصحاب المصلحة المتعددين لوضع قواعد لاستخدام وحوكمة التكنولوجيات بحيث يمكن استخدامها بمسؤولية وبطرق تحترم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتدرك كندا أيضًا الحاجة إلى سياسات وبرامج موجهة نحو المستقبل تكون أكثر قوة ومرونة. والمبدأ القائل بوجوب تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها

الخاصة هو ما يدعم التزامنا بالتنمية المستدامة. وتلتزم كندا بالمساواة بين الأجيال وترحب باعتماد الإعلان بشأن الأجيال القادمة. ولا تزال كندا ملتزمة بتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد التزام كندا بإتاحة المزيد من التمويل لبناء مستقبل أكثر استقراراً وإنصافًا واستدامة للجميع.

وفي الشهر الماضي، ألقى رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو بيان كندا الوطني الذي أكد فيه دعمنا لميثاق المستقبل. إن هذا الميثاق ليس مثاليا ولكنه نقطة بداية، إذ يمثل توافقًا في الآراء بين أعضاء الأمم المتحدة حول طريق للمضي قدمًا يجب أن نغتنمها بشكل جماعي. وكندا متمسكة بالتزامنا بالأمم المتحدة وتعددية الأطراف وخطة 2030 والنظام الدولي القائم على القواعد باعتباره أفضل السبل – وربما الوحيد – للمضي قدمًا. ونحن على استعداد للعمل بشكل تعاوني مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق الالتزامات التي قطعناها جميعاً في الميثاق.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية)**:** أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم في إدارة أعمال الجمعية العامة لهذا الشهر.

وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة عقد قمة المستقبل لتحقيق هدف رئيسي واحد هو تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتضمن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) صياغة يمكن أن تسهم في ذلك. إلا أننا كنا نأمل أن نرى وثيقة أكثر طموحاً تتضمن خطوات عملية محددة تجعل من الممكن تغيير الواقع الحالي وضمان مستقبل أفضل لجميع شعوبنا ودولنا، خاصة الدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية والازدهار.

ومن المؤسف أن المفاوضات تحولت إلى مشاورات أفضت إلى نص غير توافقي، على الرغم من اعتماد الميثاق من أجل المستقبل دون تصويت. ولدى وفدي ووفود أخرى شواغل جدية فيما يتعلق ببعض فقراته، ولا سيما الفقرات المتعلقة بمنح ولايات جديدة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة، وكيف أنها تهدد الطابع الحكومي لعمل الأمم المتحدة. ويشدد وفد بلدي على أن أي ولاية جديدة تُمنح في الأمم المتحدة تتطلب مفاوضات متعمقة وتوافقاً في الآراء بين الدول الأعضاء. إلا أن المشاورات بشأن الميثاق من أجل المستقبل لم تستوفِ هذا الشرط. ولهذا السبب، يضطر وفدي إلى أن ينأى بنفسه عن الفقرات 66 (د) و 71 (د) و 74 (أ) من الوثيقة.

ويتضمن ميثاق المستقبل صياغة التدابير القسرية الأحادية الجانب، وهي تدابير غير قانونية وغير إنسانية تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على العديد من البلدان، ولكن من المؤسف أن الملحقين، وهما الميثاق الرقمي العالمي والإعلان بشأن الأجيال القادمة، لم يشيرا إلى هذه التدابير القسرية الأحادية الجانب، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن تداعياتها المأساوية على الحياة اليومية للناس في البلدان المستهدفة.

ومن ناحية أخرى، دعت مجموعة من الدول، بما في ذلك بلدي، الجمهورية العربية السورية، إلى هذه الوثيقة للتصدي لخطر محدق بالأجيال الحالية والمستقبلية، ألا وهو الاحتلال الأجنبي. واليوم، نشهد احتلالاً إسرائيلياً عنيفاً وهمجياً يركز على ارتكاب إبادة جماعية ضد شعب بأكمله وحرمانه ليس فقط من

حقه في تقرير المصير، بل أيضاً من حقه في الحياة. ونرى كيف يوسع الاحتلال الإسرائيلي عدوانه ليشمل لبنان ودولاً أخرى، بما في ذلك بلدي. وهو ما يهدد السلم والأمن الدوليين ويضع مستقبل منطقتنا وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي أنشئت من أجلها على المحك. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن ميثاق المستقبل لم يتطرق للأسف إلى هذا التهديد الوشيك، أي الاحتلال الأجنبي. فقد همشت هذه القضية الأساسية تمامًا لأسباب سياسية.

وعلى الرغم من العيوب التي تشوب ميثاق المستقبل وملحقاته، إلا أنه يجب أن نعترف بالجهود التي بذلها ميسري المشاورات وفرقهم. ونود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لهم. إذ كانت العملية طويلة وشاقة. واستمرت لأكثر من 18 شهراً. واليوم، وبعد اعتماد هذه الوثائق، فإننا نتطلع إلى تطبيقها عملياً مع تجنب أي خلافات، وترجمة النصوص التي تحظى بتوافق الآراء إلى خطوات عملية لتعزيز التعاون الدولي وتحسين أوضاع الدول النامية وتنشيط تعددية الأطراف، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول ووحدتها وسلامة أراضيها، دون التدخل في شؤونها الداخلية، بما يتماشى مع مقاصد الميثاق ومبادئه. وكما شكرنا الميسرين وفرقهم، أود أيضا أن أختتم كلمتي بالإعراب عن شكرنا لوفود كوبا وأوغندا وباكستان على تنسيق وقيادة أعمال مجموعة الـ 77 والصين والمجموعة المتشابهة التفكير خلال العملية التي اضطلعنا بها في التحضير لقمة المستقبل.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالثناء على الميسرين المشاركين على جهودهم الدؤوبة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية في المفاوضات المكثفة التي أفضت إلى وضع الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل (القرار 1/79). وقد دأبت تركيا على الدعوة إلى تعددية الأطراف، واعترفت بها بوصفها آلية حيوية لمواجهة التحديات العالمية الراهنة. وفي ظل مشهد دولي سريع التغيّر، فإن وجود مؤسسات متعددة الأطراف فعالة ومتجاوبة ومتجذرة في الواقع المعاصر ليس أمرا اختياريا من الناحية الأخلاقية. فهو ضروري لتعزيز نظام عالمي أكثر عدلا ومرونة واستدامة. ومن هذا المنطلق، كانت لتركيا مشاركة بنّاءة في عملية التفاوض بشأن ميثاق المستقبل ومرفقيه. ويعكس اعتماد الميثاق، إلى جانب التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، التزامنا الجماعي باستعادة الثقة في النظام المتعدد الأطراف. وتدل هذه الوثائق على تصميم المجتمع الدولي على حماية مستقبلنا المشترك وإعادة تشكيله.

وفي هذا السياق، نؤكد على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها توافق الآراء في المفاوضات الحكومية الدولية، وهو المبدأ المكرس في القرار 307/76 بشأن طرائق عمل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. والتمسك بهذا المبدأ أمر أساسي، ليس فقط لتعزيز التعاون، بل أيضا لضمان التنفيذ الناجح للنتائج التي ستوجهنا نحو عالم أكثر أمنا وشمولا. وإدراكا منا لصعوبة وأهمية اعتماد ميثاق المستقبل ومرفقيه بتوافق الآراء، فقد أبدينا مرونة طوال فترة المفاوضات بشأن العديد من القضايا ذات الأهمية القصوى بالنسبة لبلدي. غير أننا نود إعادة التأكيد على موقفنا بشأن بعض هذه القضايا من خلال تسجيلها.

ففي إطار هذه المفاوضات، دعت تركيا، إلى جانب عدد من الدول الأخرى، إلى إدراج إشارات إلى تحالف الحضارات، وهو منصة رئيسية للأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. وعلاوة على ذلك، كنا نتوقع الاعتراف بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، الذي يضطلع بدور في سد الفجوة

الرقمية المتزايدة في عصر يتسم بالتقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، والذي يمثل أول تنفيذ لأهداف التنمية المستدامة.

غير أن ما ورد في الميثاق من إشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي ليست تركيا طرفا فيها، يجب ألا يُساء تفسيره على أنه تغير في موقفنا القانوني من الاتفاقية. وتنأى تركيا بنفسها رسميا عما ورد في الميثاق من إشارات إلى الاتفاقية.

وبالمثل، نود أن نسجل أن الالتزامات المبينة في إعلان الأجيال المقبلة، لا سيما في الفقرة 27 منه، ستفسَّر بما يتماشى مع الإطار الدستوري التركي، كما هو مذكور في الفقرة التمهيدية من الجزء المتعلق بالإجراءات.

وسنحترم هذا الأمر ليس كاستنتاج بل كنقطة انطلاق للإجراءات التحويلية لازمة لمعالجة التحديات الملحة التي يواجهها المجتمع العالمي. وهو يتيح فرصة حاسمة لإعادة تأكيد التزامنا بتعددية الأطراف والحوكمة العالمية التعاونية في تشكيل مستقبل أكثر إنصافا للبشرية.

وقد اعتُمِد الميثاق في وقت يواجه فيه العالم أزمات ونزاعات متعددة ومتزامنة، مما يشكل مخاطر أمنية وإنسانية كبيرة. وأكرر هنا مطالبتنا بوقف فوري لإطلاق النار في غزة ولبنان والالتزام بالقانون الدولي دون استثناءات. ومن الضروري أن تتخذ جميع المؤسسات المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما مجلس الأمن، وكذلك المجتمع الدولي، التدابير اللازمة لتجنب المزيد من إراقة الدماء والمزيد من امتداد النزاع. وتدعم تركيا بفعالية الجهود المبذولة في الأمم المتحدة للتأكيد على أهمية القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الذي يُنتهك بشكل يومي في غزة.

ونحن حريصون بشكل خاص على دفع الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بمجلس الأمن، لجعلها أكثر تعبيرا عن الواقع العالمي اليوم. وتركيا على استعداد لمواصلة التعاون مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاق المستقبل وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأكرر مرة أخرى شكرنا لجميع الوفود على تعاونها خلال المفاوضات.

السيد بارفاثانيني (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أفتتح كلامي بالإشادة بجهودكم، سيدي الرئيس، وبقيادتكم، وبجهود وقيادة الميسرين المشاركين في ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، ناميبيا وألمانيا، وفي التعاهد الرقمي العالمي، السويد وزامبيا، وفي إعلان الأجيال المقبلة، مملكة هولندا وجامايكا، على المهارة في قيادة هذه العملية المركبة في وقت معقد للغاية.

وقد شاركت الهند بفعالية وبشكل بنّاء في المشاورات التي استمرت لمدة عام ونصف العام بشأن الوثيقة العملية المنحى. وفي إطار الرؤية الحضارية للهند المعنونة "فاسودهايفا كوتومباكام" أو "العالم هو أسرة واحدة"، أسهمنا في جعل الميثاق أكثر تركيزا على الإنسان وفي إعلاء صوت بلدان الجنوب. وكان نهج الهند إزاء ميثاق المستقبل متماشيا مع رؤيتها الأوسع للتنمية الشاملة والمستدامة، كما هو مبين في مبادرة "Viksit Bharat@2047" لتحقيق هدف الازدهار في الهند. وبينما نولي الأولوية للتنمية المستدامة، نحاول أن نضمن أيضا معالجة المسائل المتعلقة برفاه الإنسان والأمن الغذائي والأمن الصحي وأمن الطاقة

والتمويل المناخي. وتهرُّب البلدان المتقدمة من مسؤوليات العمل المناخي يقوض آفاق النمو في البلدان النامية.

وكما ذكر رئيس الوزراء مودي في خطابه في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل (انظر A/79/PV.5)، فإن الإصلاح مفتاح الأهمية. وكان وفد بلدي يود أن يرى نصا أكثر طموحا في الفصل الخامس. وما زلنا نعتقد أن مدخلات المفاوضات الحكومية الدولية في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لم تذهب بعيدا بما فيه الكفاية في معالجة القضايا الحاسمة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. وكنا نتمنى لو أن الآراء التي أعربت عنها أغلبية الدول الأعضاء سُجلَت بوضوح، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وبدء المفاوضات التي تستند إلى النصوص في إطار زمني محدد. وفي هذا الجانب، نعتقد أن الميثاق يشوبه القصور.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على أنه بينما شهدنا تقدما في الصياغة بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي، ما زال يتعين القيام بالمزيد من العمل في مجال تعزيز مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية، وكذلك في معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون بشكل عاجل وفعال. وفي هذا الصدد، يتلاقى إعلان قادة مجموعة العشرين في نيودلهي وميثاق المستقبل في بعض المبادئ الرئيسية، مثل جعل النظام المالي الدولي أكثر شمولا واستدامة ومرونة، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى مؤسسات مالية عالمية أقوى وأكثر ديمقراطية.

ونقدر بشكل خاص الرسالة القوية الواردة في الميثاق والتي تدين الإرهاب الذي لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين، بينما تبرز مجالات مثل الفضاء الإلكتروني والبحري والفضاء كمسارح جديدة للنزاع. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن العمل على الصعيد العالمي يجب أن يكون الآن متناسبا مع الطموح العالمي. وتدعم الهند الحوكمة الرقمية العالمية التي تضمن الحفاظ على السيادة والسلامة الوطنيتين. ونتصور إطار عمل شاملا لتطوير البنية التحتية العامة الرقمية ونشرها وحوكمتها من خلال عملية مفتوحة وشاملة. وكان المستودع العالمي للبنية التحتية العامة الرقمية، الذي أُنشئ خلال رئاستنا لمجموعة العشرين، أول توافق متعدد الأطراف على الإطلاق بشأن البنية التحتية العامة الرقمية، ونعتقد أن البنية التحتية العامة الرقمية يجب أن تكون جسرا لا حاجزا. ويسرّنا أن نرى أن الميثاق الرقمي العالمي يحاول معالجة هذا الأمر.

ومن الضروري تعزيز المشاركة الهادفة للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب في عمل الأمم المتحدة. ولدى الهند أكبر مجموعة من الشباب على مستوى العالم، وهؤلاء يقدمون مساهمة حيوية من خلال مشاركتهم في الحوكمة والتنمية المستدامة. وسياساتنا المتعلقة بالشباب متعددة الأوجه، وهي تهدف إلى التصدي للتحديات المتنوعة وإلى الاستفادة من العائد الديموغرافي. وندرك الدور المحوري لإعلان الأجيال المقبلة في هذا الصدد.

وقد شهد العالم تغيرا عميقا، وكذلك تغيرت اهتماماته وفرصه. ومن الضروري أن تكون الأمم المتحدة هي المنصة المركزية لإيجاد أرضية مشتركة والطريق للمضي قدما من خلال تعددية الأطراف بعد

إصلاحها. ولذلك، فإن فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها واتسامها بطابع أكثر تمثيلا وملاءمة للغرض المنشود في الحقبة المعاصرة هو أمر ضروري للغاية. والميثاق بمرفقيه ما هو إلا نقطة انطلاق، وما هو إلا وسيلة لتحقيق غاية، في الوقت الذي نعمل فيه بشكل جماعي لتغيير العالم نحو الأفضل.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود جمهورية إيران الإسلامية أن تعرب عن تقديرها لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة والبيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم المجموعة المتقاربة التفكير.

وقد شاركت جمهورية إيران الإسلامية مشاركة فعالة وبناءة في عمليات التشاور والتفاوض في إطار مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، إدراكا منها بأنه منبر حاسم لمعالجة التحديات والاحتياجات الملحة في العالم، مع التركيز على تعزيز الأمم المتحدة وتعددية الأطراف والتعاون والتضامن العالميين. غير أن ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، بصيغته المقدمة، لا يرقى إلى مستوى هذه الأهداف الطموحة ولا يحقق المعايير اللازمة لحماية عالمنا وقيادته نحو الازدهار والرفاه والتنمية المستدامة والسلام. وللأسف، تم تجاهل مدخلاتنا المشروعة في جميع مراحل العملية. ولذلك قدمت جمهورية إيران الإسلامية شرح موقفها في 21 أيلول/سبتمبر 2024، قبل اعتماد مشروع القرار. وأود أن أبرز بعض المسائل، من بين مسائل أخرى.

إن الميثاق لا يعالج الأسباب الجذرية لانتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤسف أنه على الرغم من أن الإبادة الجماعية كانت تحدث أمام أعيننا، فإن هذه الوثيقة تتجاهل المشكلة ولا تعالج التهديدات المباشرة والأساسية التي تواجهنا، بما في ذلك الأسلحة النووية والاحتلال الأجنبي – ولا سيما الإبادة الجماعية التي تحدث في غزة – وجرائم الحرب والفظائع المستمرة التي ترتكب ضد الشعب اللبناني.

وبالمثل، فقد أغفل الميثاق ومرفقاه الأثر السلبي الناجم عن فرض التدابير القسرية الانفرادية، والعقوبات الاقتصادية الخارجية، وغيرها من التدابير التقييدية التي تتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والتعاون والتضامن الدوليين. ونؤكد الدور المحوري للسيادة الوطنية وحق كل بلد في تحديد مسار التنمية الخاص به. وتعتبر إيران الوثائق الختامية لمؤتمر القمة صكوكا طوعية غير ملزمة قانونا تقدم إجراءات وتوصيات غير إجبارية وغير ملزمة. وتعلن إيران أنها غير ملتزمة بما أدرج في الوثائق المذكورة أعلاه من أجزاء وعناصر تتعارض بشكل أو بآخر مع الأولويات الوطنية والقوانين واللوائح والتشريعات والثقافة الإسلامية والمعايير الثقافية والدينية والقيم الأخلاقية والمعنوية للمجتمع الإيراني. ولدى الدول الولاية والسيادة على البنية التحتية وموارد البيانات والخدمات والأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أراضيها. ولذلك، لا يمكننا قبول الفقرات 11 (ج) و 14 و 17 و 43 و 44 و 11 (د) و 23 (أ) و 29 (د) و 31 (د) و 39 (د) من التعاهد الرقمي العالمي.

والتحول عن الوقود الأحفوري، كما هو مشار إليه في الميثاق، هو انحراف عن الصياغة التي اعتمدها المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولا يشير الميثاق إلى الطبيعة الطوعية وإلى مراعاة السياق والواقع الوطني في مسألة التحول عن الوقود الأحفوري. ولا يمكننا

الموافقة على هذه الفقرة وعلى هذا النهج. وفي ما يتعلق برؤية أصحاب المصلحة المتعددين للتعاهد الرقمي العالمي، من الضروري توضيح وتحديد مساءلة شركات التكنولوجيا الكبرى والمنصات الاجتماعية العابرة للحدود ومسؤولياتها تجاه المستخدمين والأشخاص والهيئات التنظيمية في البلدان.

ونعرب أيضا عن تحفظنا على بعض المصطلحات والعبارات والمفاهيم المثيرة للجدل وغير التوافقية في الميثاق ومرفقيه. ويشمل ذلك، في جملة أمور، الدبلوماسية الوقائية والمصطلحات المتعلقة بالجنسانية والحقوق الإنجابية. وعلاوة على ذلك، نصرّ على استخدام مصطلح "الأسرة" باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع بدلا من "الأسر".

وفكرة تعزيز أو تنشيط آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز دور مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة، كما هو مقترح في الميثاق، ينبغي ألا تطرح إلا بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء، في إطار مفاوضات شاملة وكافية.

ونؤكد على أن أي آلية لحوكمة أو إدارة التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وكذلك حوكمة البيانات، ينبغي أن تحترم قواعد وأنظمة السيادة الوطنية وأن يتم تطويرها بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة.

ومما يؤسف له أن الميثاق لم يتمكن من استعادة التوازن الأصلي لركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الحفاظ على الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز، وتعزيز هذا الحق. وكان ينبغي للمعاهدة أن تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى العمل بحسن نية وإلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل ضوابط دولية صارمة وفعالة، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن الميثاق لم يتطرق إلى هذه المسألة المهمة وأنها لم تُدرَج في الوثيقة الختامية.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يشدد الميثاق على أنه ينبغي للدول بذل قصارى جهدها للتنفيذ الفوري للقرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا يعكس الإجراء 25 من الميثاق هذا الشاغل، ولذلك لا يمكننا قبوله.

ولا توجد صلة مباشرة وفورية بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين. والتركيز على تغير المناخ باعتباره مسألة أمنية يمكن أن يصرف الانتباه عن التهديدات الأكثر إلحاحا، مثل الأسلحة النووية والاحتلال الأجنبي.

وفي حين تشير جمهورية إيران الإسلامية إلى أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإنها تؤكد أن الإشارة الواردة في ميثاق المستقبل إلى هذه الاتفاقية لا تؤثر على مواقف جمهورية إيران الإسلامية وعلى مركزها القانوني بوصفها دولة غير طرف في الاتفاقية المذكورة أعلاه، ولا تمس بهذه المواقف وبهذا المركز. وتكرر جمهورية إيران الإسلامية التأكيد على أن التدابير المتخذة في تنفيذ ميثاق المستقبل ينبغي أن تكون

متوافقة تماما مع المبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة في السيادة وعدم التدخل واحترام السلامة الإقليمية للدول. وينبغي عدم تفسير أي شيء في الوثيقة على أنه يسمح بالخروج عن الالتزام بالامتثال لهذه المبادئ واحترامها أو بالتعدي على هذا الالتزام.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تؤيد روسيا البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم المجموعة المتقاربة التفكير.

وبالإضافة إلى بياننا بشأن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) الذي أدلينا به في إطار البيانات الوطنية في 23 أيلول/سبتمبر خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل (انظر A/79/PV.5)، نود أن نشارك آراء الاتحاد الروسي بشأن مستقبل أكثر موضوعية – عملنا المستقبلي في الأمم المتحدة. ونذكّر مرة أخرى بأن روسيا كانت منذ البداية مؤيدة لفكرة الأمين العام لعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، لأن أزمة منظمتنا تتفاقم. ولقد شاركنا بشفافية في التحضير لمؤتمر القمة. ودعوَنا مع بلدان المجموعة المتقاربة التفكير إلى إجراء مفاوضات سليمة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي من شأنه أن يساعدنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الشائكة وضمان التزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ الميثاق دون استثناء.

ومبدأ توافق الآراء هو المبدأ الأساسي في عمل الأمم المتحدة ككل، ويجب بالتأكيد أن يسود عند اتخاذ القرارات التي ستحدد اتجاه المنظمة للسنوات والعقود المقبلة، كما حث الأمين العام. وفي هذا الصدد، وحتى اليوم الأخير، بما في ذلك خلال المشاورات التي عقدها الرئيس الجديد للجمعية العامة، حثثنا جميع المشاركين في العملية والمنسق على القيام بذلك فحسب. ولسوء الحظ، خلال كامل فترة المفاوضات، لم يُظهر المنسق ولا الوفود الغربية أي اهتمام بالتعاون المباشر، أو السعي إلى حل وسط أو إجراء مناقشات مفتوحة أو صريحة. ولم تتِح أساليب العمل المقترحة فرصا لإجراء مناقشات بين الوفود بشأن مشروع النص، بل سمحت فقط بتبادل المواقف مع المنسقين والموجودين في القاعة. ونفهم أن هذه هي المشكلة الهيكلية التي تشوب الميثاق: فبخلاف أحكام القرار 307/76، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء قبل تقديم الميثاق لاعتماده، وهذه هي نتيجة عدم وجود عمل تفاوضي.

وعلاوة على ذلك، لا يزال الدور الفعلي للمنظمات غير الحكومية غير واضح بالنسبة لنا، نظرا للغموض الذي تتسم به عملية تنقيح نُسخ الميثاق. ولقد أعجبت للغاية بالانطباعات والتعليقات التي أبديت اليوم بشأن الميثاق، الأمر الذي يؤكد ما دأبنا على قوله. وفي ضوء ذلك، نأت روسيا بنفسها عن توافق الآراء بشأن الميثاق والتعاهد الرقمي العالمي، ولا سيما بشأن أجزاء محددة.

وقد شهدت الأمم المتحدة عبر تاريخها العديد من المناسبات الطموحة التي أُدلِيت خلالها بتصريحات عظيمة سرعان ما أصبحت طي النسيان. ولنتذكر على سبيل المثال مؤتمر قمة الألفية لعام 2000 الذي حدد مهمة تحرير الشعوب من ويلات الحرب أو مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي التُزم فيه بإقامة عالم عادل تماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لكن كل هذه "الالتزامات المقدسة" التي اعتُمدت في تلك المناسبات انتُهكت بشكل صارخ في العراق وليبيا على سبيل المثال لا الحصر. ولم تنفَّذ أهداف التنمية المستدامة التي اعتُمدت في عام 2015 في مناسبة مهيبة إلا بنسبة 17 في المائة فقط خلال فترة 10

سنوات تقريبا. ولكي لا يدخل ميثاق المستقبل التاريخ بوصفه إخفاقا آخر، نحن مستعدون للعمل بشكل مشترك مع جميع الدول الأعضاء على أساس الأحكام التي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، وذلك على سبيل المثال بشأن إصلاح الهيكل المالي العالمي، وتوسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات، والتغلب على الفجوة الرقمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعلان الأجيال المقبلة برمته (القرار 1/79، المرفق الثاني)، الأمر الذي يدل بوضوح على أن توافق الآراء ممكن في المنظمة إذا توافرت الإرادة السياسية.

ونؤيد تنفيذ وإدماج أحكام في عمل الأمم المتحدة للمساعدة على تعزيز مصالح البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، نصر على ألا تفرض الوثائقُ الختامية لمؤتمر القمة هذا التزاماتٍ تتعلق بالأحكام التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، أي الأحكام التي قوبلت باعتراضات رسمية، ولم ترد في النص النهائي. ويشمل ذلك الصياغات التي تسعى إلى تقويض الطبيعة الحكومية الدولية للأمم المتحدة؛ واستباق مناقشتنا بشأن زيادة تمويل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وتسريع عملية نزع السلاح النووي وتجاهل مبدأ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة؛ ومحاولة مساواة المنظمات غير الحكومية بالدول في مجال اعتماد القرارات المتعلقة بالخطة التكنولوجية الدولية؛ والقيام بشكل صارخ بإعادة كتابة اتفاقات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مجال الترابط بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

ولن تساعد هذه العناصر على تحقيق الأهداف المعلنة لمؤتمر القمة وهي محفوفة بانعكاسات سلبية على أسس عمل الأمم المتحدة وعلى وتيرة تنفيذ الاتفاقات الرئيسية بين الدول الأعضاء، ولا سيما في مجال التنمية. وهي تزيد بشكل كبير من إمكانية توسيع نطاق الصكوك التي تسعى لخدمة هدف التدخل الخارجي في الشؤون السيادية للدول. وينبغي ألا تنقَل هذه العناصر تلقائيا إلى وثائق الأمم المتحدة الأخرى وينبغي ألا تنظر إليها الأمانة العامة على أنها مبادئ توجيهية للإجراءات.

وحسب فهمنا – وقد سمعنا اليوم بالفعل ما يؤكد هذا الأمر، فإن العديد من الوفود تشاطرنا شواغلنا، لكنها ربما لا تجرؤ على الحديث عن ذلك. وهي لم تجرؤ على ذلك عندما اعتُمد الميثاق. ونود أن نؤكد من جديد أن التزام الصمت قد يكون مكلفا للغاية بالنسبة للذين لا يبادرون إلى ضمان أن يستند العمل بشأن مستقبلنا المشترك إلى توافق الآراء على وجه التحديد. وتُتخذ الآن قرارات بشأن ما إذا كانت مصالح الدول الأعضاء ستؤخذ في الاعتبار أم سيتم تجاهلها ببساطة. ونحث الجميع على عدم نسيان هذا الأمر.

ويجب أن يمتثل تفسير الوثيقة وتنفيذها بالكامل لمبادئ القانون الدولي المعترف بها، بما في ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ التعاون. ونؤمن بمستقبل الدول المتساوية، ومستقبل الحوار والتعاون، ومستقبل خال من المعايير المزدوجة، ومستقبل يكون فيه الحق في التنمية هو حق لكل إنسان ولا يتوقف على الأحكام والشروط الخبيثة التي تنطوي عليها التفاصيل الصغيرة.

وحسب فهمنا ينبغي لنا أيضا أن ندلي ببيان بشأن البند 13 من جدول الأعمال، بما أننا في مناقشة عامة الآن. ونأسف لأن قضايا أفريقيا لم تنعكس في بيانات الوفود الأخرى ونعتقد أن هذه مسألة مهمة بنفس القدر. ونعرب عن امتناننا للأمانة العامة لما قامت به من إعداد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة

A/79/255 عن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025). ومما لا شك فيه أن القارة الأفريقية تمتلك إمكانات هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ونظرا للنمو المتواصل دون هوادة في عدد سكانها، فإن العوامل الرئيسية لنجاح التصنيع فيها هي الاستقرار السياسي، والتدريب المهني، والمناخ الاستثماري المواتي، والاستثمار الإنتاجي في التصنيع المحلي وفي التجهيز الصناعي للسلع الأساسية، والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة، وتوفير بيئة دولية مواتية لذلك. ويقتضي ذلك حصولها على الربح العادل من مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك سلاسل المعادن الحيوية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا).

وتفعيل الإمكانات الصناعية لأفريقيا وتسخيرها بنجاح يتوقفان على بناء شراكات خارجية فعالة. ولم تقتصر روسيا، التي هي صديق وفيّ وشريك موثوق به منذ فترة طويلة للقارة الأفريقية، على المساعدة بالأقوال فحسب، بل ساعدت بالأفعال أيضا، إبان عهد الاتحاد السوفيتي، على وضع اللبنات الأولى، من نقطة الصفر، لأساس اقتصادي متين في العديد من الدول في أفريقيا. ونمضي الآن قدما إلى أبعد من ذلك. فقد تعهدت روسيا خلال منتدى سانت بيترسبورغ الاقتصادي الدولي الذي عُقد في الصيف الماضي بالتعاون مع شركائها، حيث عرضت إقامة شراكات صناعية مكتملة الأركان. ويشمل ذلك ضمان دورة الحياة الكاملة للسلع والخدمات، وتدريب الموظفين الوطنيين، وجعل التصنيع محليا، وتقديم الدعم الهندسي، وتوفير الخدمات التقنية والتأمين. ويتيح اتباع هذا النهج إزاء التعاون – أي التعامل على قدم المساواة مع نقل التكنولوجيات والمهارات وعدم احتكارها – بناء روابط أكثر استدامة بين الدول تحمل المزيد من الفرص في المستقبل.

ونود أن ندعو أصدقاءنا الأفارقة إلى مناقشة هذا المجال الجديد الواعد للتعاون في 9 و 10 تشرين الثاني/نوفمبر في سوتشي بالاتحاد الروسي، حيث سنعقد أول مؤتمر وزاري في إطار منتدى الشراكة الروسية – الأفريقية. وتسعى هذه الفعالية التي سيشارك فيها رؤساء مختلف الإدارات إلى تعزيز التعاون الشامل بين روسيا والبلدان الأفريقية بجميع أبعاده – في المجالات السياسية والأمنية والعلمية والتقنية والثقافية والإنسانية.

وخلال تولي روسيا لرئاسة مجموعة البريكس، دأبت بنشاط على تطوير اتصالاتها الخارجية مع البلدان الخمسة السابقة والبلدان العشرة الحالية في المنظمة، باعتبارها آلية مهمة لتعزيز التعاون باستمرار مع الدول التي تمثل أغلبية العالم. ونحن نستلهم من الإنجازات التي حققتها رئاسة جنوب أفريقيا التي أعلنت عن إنشاء مصرف البريكس الجديد باعتباره أداة تنمية أنشأتها البلدان النامية من أجل البلدان النامية. ويجري تهيئة الظروف اللازمة لمواءمة النُهُج إزاء إنشاء آليات للتعاون المفيد على نحو متبادل لا محل فيه للتأثيرات والإملاءات الخارجية السلبية. وتكرر وزارات الخارجية في هذا التكتل العالمي تأكيد استعدادها لدعم أفريقيا في مجالات التصنيع وتطوير المهارات المهنية وتطوير اللقاحات والتنمية النووية للأغراض السلمية والتبادلات العلمية. وبطبيعة الحال، سيتم تناول توسيع نطاق التعاون مع البلدان الأفريقية ومساعدة تنميتها الصناعية خلال الفعالية الرئيسية للرئاسة الروسية، وهي مؤتمر قمة مجموعة البريكس الذي سيُعقد في الفترة من 22 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر في قازان بالاتحاد الروسي.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناننا لعقد هذه المناقشة المشتركة.

تود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة لتشاطر بإيجاز آراءنا بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ووثيقته الختامية، ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، بما في ذلك الوثيقتان المرفقتان، التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، حيث اعتُمدت هذه الوثائق كلها في إطار نفس البند من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة". وقد قطعنا شوطا طويلا منذ صدور الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي اعتُمد في عام 2020 من خلال خطتنا المشتركة التي نشرها الأمين العام، حتى صدور الميثاق الذي اعتُمد قبل أسبوعين، في 22 أيلول/سبتمبر. ومن المؤكد أن اعتماد الميثاق ليس نهاية المطاف. فالعالم لا يزال في حالة اضطراب، كما كان بالضبط في عام 2020، أو حتى أسوأ مما كان عليه. ولم يتم القيام بعدُ بالإصلاحات الضرورية. ومع ذلك، تؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن تمكننا من اعتماد تلك الوثائق، التي تتنوع في مجالاتها المتعددة، بتوافق الآراء، رسالة قوية للشعوب ولأنفسنا مفادها أن سبيلنا الوحيد لجعل هذا العالم مكانا أفضل هو من خلال تعددية الأطراف.

وكما قال رئيس الجمعية العامة والأمين العام، فإن الميثاق يرسي الأسس لنظام عالمي مستدام وعادل وسلمي ويفتح الطريق نحو إمكانيات وفرص جديدة. ونتفق تماما مع رئيس الجمعية العامة في أن المسار الذي نختاره يجب أن يؤدي إلى مستقبل تُحترم فيه كرامة الإنسان وتُصان فيه حقوق الإنسان. ولا يتسنى ذلك إلا عندما تتمسك جميع الدول الأعضاء بسيادة القانون.

وأود أن أتكلم بالتفصيل عن بعض القضايا التي برزت للعلن عندما وضعنا اللمسات الأخيرة على مسارنا قبيل انعقاد مؤتمر القمة. لقد أصبح الطريق إلى بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية أكثر صعوبة في الآونة الأخيرة، ولكننا تمكنَّا من تجديد التزامنا بالنهوض بهذا الهدف في الميثاق. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء جددت التزامها بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبما أن اللجنة الأولى قد بدأت برنامج عملها هذا الشهر، تود اليابان أن تسلط الضوء على أهمية تعزيز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار ومنع أي تآكل للمعايير الدولية القائمة، وهي تشجع الدول الأعضاء على السعي إلى التعجيل بالتنفيذ الكامل والفعال لواجبات والتزامات كل منها في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويجب أن نسعى بإصرار إلى إطلاق مبادرات واقعية وعملية.

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فقد أصبح الميثاق أول نص ملموس على الإطلاق مدرج على جدول الأعمال يحظى بالتأييد على مستوى القادة، ويمثل ذلك خطوة مهمة نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في جعل المجلس يجسد بشكل أفضل حقائق اليوم. وترحب اليابان، على وجه الخصوص، بكون الميثاق يوضح أن قادة العالم يدعون بقوة إلى إصلاح مجلس الأمن بصورة عاجلة؛ ويدعون إلى التوصل إلى اتفاق بشأن فئات العضوية المقرر توسيعها، مع مراعاة المناقشات التي جرت في عملية المفاوضات الحكومية الدولية؛ ويتطلعون إلى عام 2030 باعتباره جدولا زمنيا لتوسيع المجلس من أجل جعله أكثر تمثيلا؛ ويشجعون العمل على تطوير نموذج موحد في المفاوضات الحكومية الدولية من خلال إجراء حوار منظم نأمل أن يؤدي إلى مفاوضات تستند إلى نصوص؛ ويسلطون الضوء على أهمية الحد من نطاق حق

النقض ومن استخدامه. غير أن الأهم من ذلك هو الكيفية التي تُنفذ بها الإجراءات المتفق عليها. وفي هذا الصدد، فإننا على أتم الاستعداد للعمل مع زملائنا من الدول الأعضاء، في الوقت الذي نتطلع فيه إلى الذكرى الثمانين المقبلة لإنشاء الأمم المتحدة، التي تصادف العام المقبل.

أما فيما يتعلق ببناء السلام وتعزيز لجنة بناء السلام. فكما تم الاعتراف به بالفعل خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في آذار/مارس (انظر S/PV.9574) بشأن تعزيز منع نشوب النزاعات، يسرنا أننا أعدنا التأكيد في الميثاق على التزامنا بالدبلوماسية الوقائية وبدور الأمم المتحدة باعتبارها جهدا جماعيا. وقد قررنا أيضا استحداث وتنفيذ آليات للإنذار المبكر وإدارة الأزمات من أجل التصدي للتهديدات الجديدة والناشئة للسلام والأمن الدوليين. وبغية تعزيز منظومة الأمم المتحدة للقيام بتنفيذ هذه المبادرات، أؤكد هنا للأعضاء التزام اليابان المستمر قبل الاستعراض القادم لهيكل بناء السلام لعام 2025، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام داخل الأمم المتحدة وخارجها.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا).

ولا توجد دولة عضو تنكر الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل سد الثغرات المالية التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية. والمسألة هي كيف يمكن رسم مسار دقيق يوازن بين الاحتياجات المالية الفورية للبلدان النامية اليوم والاستدامة الطويلة الأجل للهيكل المالي الدولي في المستقبل. ونود أن نعيد التأكيد على أن تنفيذ الميثاق ينبغي أن يتم بطريقة تكاملية، مع مجالس إدارة المؤسسات المالية الدولية في جميع الإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك تعبئة التمويل الإضافي.

وفي الختام، نود أن نردد ما قاله الأمين العام الذي وصف الميثاق بأنه ليس إلا نهاية البداية، وأن علينا الآن أن نجعل الإجراءات التي اتفقنا عليها واقعا حيا. وليطمئن الأعضاء إلى أن اليابان ستواصل المشاركة بجدية في ترجمة الأقوال إلى أفعال حتى يتسنى لنا رؤية عالم أفضل في بداية الدورة الثالثة والثمانين، عندما نستعرض التنفيذ الشامل للميثاق.

السيد إيفانيي (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للميسرين المشاركين لميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79).

وبينما أؤيد البيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأدلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية.

تلتزم هنغاريا، بوصفها دولة عضوا، التزاما عميقا بتنشيط تعددية الأطراف التي تكون الأمم المتحدة محورها وبالعمل على تنفيذ مجموعة الإجراءات الشاملة المتفق عليها في الوثائق المذكورة أعلاه من أجل جعل المنظومة أكثر فعالية وتمثيلا لحقائق اليوم. وبناءً على ذلك، انضمت هنغاريا إلى توافق الآراء بشأن هذه الوثائق. ومع ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتسجيل موقفنا من الفقرات المتعلقة بالهجرة في الميثاق والإعلان، التي تتضمن صياغة مستمدة من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونود أن نذكّر بأن هنغاريا لم تؤيد الاتفاق العالمي ولا تشارك في تنفيذه. ولذلك، لا يمكننا قبول أي إشارة إليه في الوثائق الدولية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تود هنغاريا أن تنأى بنفسها عن الإجراء 6، الفقرة 25 (هـ)،

من الميثاق والفقرة 21 من الإعلان. فنحن نشكك في الافتراض الصريح القائل بأن المهاجرين يسهمون بالضرورة بشكل إيجابي في التنمية المستدامة. ونؤكد أيضا أن توسيع نطاق القنوات القانونية للهجرة ليس الطريقة المناسبة لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة، ونذكّر في الوقت نفسه بأن تحديد سياسة الهجرة يظل من اختصاص الدول الأعضاء.

السيد لاغوريو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): إنني أتكلم بالنيابة عن حكومتي لأبلغكم بأن جمهورية الأرجنتين تجد نفسها، للأسف، مضطرة إلى أن تنأى بنفسها عن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ومرفقيه. وتثمن جمهورية الأرجنتين مفهوم تعددية الأطراف، لأنه يقوم على التشاور وشمول مختلف وجهات النظر، ضامنا بذلك لجميع الدول نفس الحقوق والالتزامات. وكما عبّر عن ذلك الرئيس خافيير ميلي في بيانه الذي أدلى به في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة: "لقد قررت الأرجنتين، التي تخوض عملية تغيير عميقة، أن تعتنق أفكار الحرية". وتكمن تلك الأفكار في صميم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتشمل الحق في الحياة والملكية الخاصة وحرية التعبير والدين والتجارة.

وقد قررت جمهورية الأرجنتين أن تنأى بنفسها عن توافق الآراء في الوقت الحالي، ولكننا نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل على جدول أعمال أفضل متعدد الأطراف يحترم حقوق الإنسان الفردية والحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيادية لجميع الدول. وتقف جمهورية الأرجنتين إلى جانب السلام والازدهار وستدافع عن مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

السيد بن نفتالي (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف اليوم مرور عام بالضبط على اجتياح حركة حماس لإسرائيل بهدف ارتكاب إبادة جماعية فيها، لا المقاومة أو التحرير أو حل الدولتين، وبأقصى الوسائل لاإنسانية مثل القتل الجماعي والعنف الجنسي والاختطاف. وبينما نحن جالسون هنا اليوم، لا يزال 101 من الرهائن الأبرياء، بمن فيهم نساء وأطفال وكبار سن، قابعين في أنفاق حماس. وقد منعت حركة حماس اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى هؤلاء الرهائن ولم تقدم أي مؤشرات تدل على أنهم على قيد الحياة. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب بصورة عاجلة وبشكل لا لبس فيه بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن.

وبالانتقال إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تهنئ إسرائيل رئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين للوثائق الختامية الثلاث لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل (القرار 1/79). والغرض من القمة هو توفير خريطة طريق شاملة ترشدنا لسنوات قادمة. ولا تؤدي الأجندات السياسية الضيقة إلا إلى تقويض هذا الهدف المهم. وكان التوصل إلى توافق في الآراء أمرا بالغ الأهمية، ومن جانبنا، كان بإمكاننا أن نصر بنفس القدر على تناول التهديدات الإرهابية بالتفصيل، بما في ذلك استخدام المدنيين دروعا بشرية واستغلال البنية التحتية المدنية من قبل الإرهابيين. وكان بودنا أيضا أن نرى عبارات أقوى بشأن حقوق الإنسان والمناخ والمساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، لا نرى أن الحق في التنمية ينبغي أن يُقدَّم على حقوق الإنسان الأخرى. وننأى بأنفسنا عن العبارات المتعلقة بالتدابير القسرية الانفرادية، ونرى أن أي نقل للتكنولوجيا يجب أن يستند إلى شروط طوعية ومتفق عليها بشكل متبادل.

وأي محاولة لتوجيه أصابع الاتهام إلى بلد بعينه دون غيره – في هذه الحالة بلدي – بهدف تسييس هذه الوثائق تتعارض مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وتضعف هذه التصرفات المنظمة من خلال النيل من قيمها الأساسية المتمثلة في المشاركة والعالمية. ويرفض وفد بلدي أيضا رفضا قاطعا الاتهامات الموجهة ضد إسرائيل اليوم. فإسرائيل، وهي دولة تحترم القانون، تتصرف بما يتوافق تماما مع القانون الدولي للدفاع عن مواطنيها من الهجمات الوحشية مثل تلك التي شهدناها قبل عام بالضبط في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهي هجمات نفذتها حركة حماس، ونظمها وموّلها ودربها عليها نظام آية الله في طهران. وينتهك هذا النظام بشكل صارخ العديد من قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، ويزعزع استقرار منطقتنا ويدعم الإرهاب بشكل علني ونشط.

أما فيما يتعلق بالتعليقات السابقة التي أدليت بها بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فكما أكدنا من قبل، لا مجال لإضافة أي إشارة إلى مسألة إقليمية في إطار عالمي.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لرئيس الجمعية العامة وسلفه على الدور الحاسم الذي اضطلع به في ضمان نجاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ونرحب جنوب أفريقيا ترحيبا حارا بميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79)، الذي اعتُمد مؤخرا بتوافق الآراء بعد أشهر عديدة من مفاوضات حكومية دولية مكثفة وشفافة أتيحت فيها الفرصة للجميع للتعبير عن آرائهم ومواقفهم. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لجميع الميسرين المشاركين على جهودهم الدؤوبة وعلى أخذهم جميع وجهات النظر المختلفة بعين الاعتبار بشكل منصف وشامل وخروجهم بنتائج جريئة وموجهة نحو تحقيق النتائج تمثل أوسع أرضية مشتركة ممكنة.

ويواجه العالم تحديات عالمية غير مسبوقة، وقد أحسن الميسرون المشاركون صنعا عندما ارتقوا فوق مستوى سياسات القاسم المشترك الأدنى ليقدموا لنا خريطة طريق تهدف إلى تجديد وتنشيط الأمم المتحدة ونظام الحوكمة العالمية الأوسع نطاقا اللذين نتفق جميعا على أن الزمن قد عفا عليهما وأنهما باتا ينوءان تحت عبء الأحداث الدولية.

ونود أيضا أن نحيي القيادة الأفريقية القوية التي أدت إلى هذه النتائج، بما في ذلك الاعتماد النهائي للميثاق. وكان من دواعي سرور جنوب أفريقيا أن تنضم إلى الأغلبية الساحقة من قادة العالم في الاتفاق على أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل قد وجه لنا دعوة أكثر طموحا ووضوحا وملموسة بشكل أكبر إلى العمل من أجل بناء عالم للأجيال القادمة يكون أفضل بكثير وفي حالة أفضل من تلك التي وجدناه فيها. ويرسم الميثاق والتعاهد والإعلان منهاجا حيويا يمكّننا من التركيز على الإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها معا لبناء عالم تحظى فيه القيمة المتساوية لكل شخص والقيمة المتساوية لكل بلد بالاعتراف والتقدير.

والمهمة الآن هي الاستفادة من الزخم والنوايا الحسنة التي نتجت عن مؤتمر القمة لتنفيذ هذه الاتفاقات الثلاثة والوفاء بالوعود بسد الفجوة الإنمائية والتنفيذ الكامل للالتزامات والإجراءات الجديدة المهمة التي اتفقنا عليها، ولا سيما المضي قدما في إصلاح هيكل الحوكمة العالمية الذي طال انتظاره. ولئن كنا نقدر الجهود

الجادة التي بذلتها غالبية الوفود للتوصل إلى نتيجة طموحة بشأن مسألة نزع السلاح النووي، فإن جنوب أفريقيا تشعر بخيبة الأمل لأننا لم نتمكن من إظهار الطموح اللازم في الميثاق للسعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وكانت جنوب أفريقيا جزءا من مجموعة عبر إقليمية تتألف من الدول التي شاركت بشكل نشط وبنّاء في المفاوضات سعيا إلى تجنيب الأجيال القادمة التهديدَ الوجودي الذي يلوح في الأفق والذي لا يزال يشكله وجود هذه الأسلحة على البشرية. ومع ذلك، تواصل الدول المسلحة نوويا تبرير هذا التهديد وتبرير الحاجة إلى الإبقاء على هذه الأسلحة اللاإنسانية، وبالتالي تعارض الطموح الذي تشتد الحاجة إليه في النص. ومن المؤسف أن تعنت الدول المسلحة نوويا لم يؤد سوى إلى إعادة الالتزام بالهدف العام المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بينما أهملت هذه الدول إلى حد كبير مخاوف الغالبية العظمى من البشرية، ولم تلتزم مرة أخرى بأي مسار واضح لتحقيق هذا الهدف. ومن وجهة نظرنا، كانت هذه فرصة أُهدرت في الميثاق. وتدعو جنوب أفريقيا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وغير مشروطة للوفاء بجميع الالتزامات الرامية إلى نزع السلاح النووي بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها بأقصى درجة من الاستعجال، مع مراعاة الدمار الذي لا يمكن تخيله الذي سيحدثه أي استخدام لهذه الأسلحة على جميع الأجيال الحالية والمقبلة.

السيدة بيتشاردو أوربينا (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة البلدان المتقاربة التفكير.

وفيما يتعلق باعتماد ما يسمى بميثاق المستقبل (القرار 1/79) ومرفقيه، تود نيكاراغوا أن تصرح أنه لا يمكن اعتبار أنه جرى التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء خلال العملية المتعلقة بهذا الميثاق – الذي اعتُمد بدون تصويت كما يعلم الأعضاء. وهناك عناصر حيوية لم تُدرَج في الوثيقة، مثل مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الميثاق غير مكتمل.

وفي الوقت نفسه، لا شيء في هذا الميثاق يمكن أن يغير أو يستبدل أو يحل محل أو يعدل ما اعتُمد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها. ونعيد التأكيد على أن أي تنفيذ أو تطبيق لجميع هذه الوثائق يجب أن يتوافق مع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة في السيادة بين الدول والتعاون. ولذلك، تنأى نيكاراغوا بنفسها عن أي تنفيذ لهذا الميثاق من شأنه أن ينتهك سيادتنا الوطنية أو قوانيننا.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): كان من دواعي سرور أستراليا أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة المرفقين به (القرار 1/79). والميثاق شاهد على تصميمنا الجماعي، حتى في الأوقات الصعبة، على جعل نظامنا المتعدد الأطراف ملائما للغرض المنشود منه، لتلبية الاحتياجات والتوقعات المعاصرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الميسرين المشاركين، السفيرين ليندیرتسي وغيرتزي، وزملاءنا من زامبيا والسويد ومملكة هولندا وجامايكا على جهودهم الدؤوبة. وأشيد أيضا بالدور القيادي الذي قام به رئيس الجمعية العامة في مساعدتنا على التوصل إلى نتيجة توافقية.

وقد كانت أستراليا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وما زلنا نعتقد أنه لا يوجد محفل بديل قادر على جمع جميع أعضاء المجتمع الدولي معا لمواجهة التحديات المشتركة وتحسين حياة مواطنينا. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الثقة في الأمم المتحدة والاحترام الذي تحظى به آخذان في التراجع اليوم. ولهذا السبب، نحتفل بالميثاق باعتباره دليلا على تصميمنا الجماعي على معالجة هذه المشكلة. وترحب أستراليا بتركيز الميثاق على التنمية المستدامة، بما في ذلك إعادة تأكيده على التزامنا بتسريع وتيرة إحراز التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وندعم العمل على توفير وتعبئة التمويل من جميع المصادر لسد ثغرات التنمية المستدامة. ونتفق مع ضرورة إصلاح الهيكل المالي الدولي والمؤسسات المالية الدولية لتحسين تمثيل البلدان النامية وإعلاء صوتها وتعزيز أثر التنمية وبناء القدرة على الصمود في أشد البلدان ضعفا.

ونؤيد الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن. وستواصل أستراليا الدعوة إلى زيادة التمثيل الدائم وغير الدائم لأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وترحب أستراليا بتركيز الميثاق على تعزيز لجنة بناء السلام، ونتطلع إلى دعم ذلك خلال فترة ولايتنا المقبلة. ومن دواعي سرورنا أن الميثاق يسلط الضوء على أهمية المرأة والسلام والأمن. وكما نعلم جميعا، فإن المساواة بين الجنسين هي مؤشر أساسي للسلام والتنمية المستدامة. ويوضح الميثاق أيضا أنه لا سبيل لتحقيق السلام والأمن أو التنمية المستدامة دون الاعتراف بحقوق الإنسان. ونرحب بالاعتراف بأن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

وترحب أستراليا بأن التعاهد الرقمي العالمي قد أُسس على القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يمتثل كل من التعاون الدولي بشأن التكنولوجيات الناشئة وحوكمتها، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، للقانون الدولي القائم ولحقوق الإنسان العالمية. وتدعم أستراليا تركيزَ التعاهد على تضييق الفجوة الرقمية بين الجنسين والتزامَه بتولي النساء والفتيات لأدوار قيادية ومشاركتهن في الفضاء السيبراني والتكنولوجيا الرقمية وفي تصميمهما وتطويرهما وتنظيمهما واستخدامهما. وتعيد أستراليا التأكيد على الالتزامات الواردة في التعاهد بدعم مستقبل رقمي شامل للجميع وآمن ومأمون. ونعيد التأكيد على وجهة نظرنا القائلة بأن تنفيذ التعاهد سيكون أبلغ أثرا وأطول استدامةً إذا ما جرت مواءمته مع العمليات القائمة، بما في ذلك القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى حوكمة الإنترنت. ولا يعتمد شمول الجميع على الربط الرقمي وحده. فالتركيز على زيادة الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمشاركة المدنية أمر حيوي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في العصر الرقمي.

وفيما يتعلق بإعلان الأجيال القادمة، تقف أستراليا على أهبة الاستعداد لأداء دورنا في تهيئة مستقبل أفضل للجميع. ونرحب بشكل خاص بتأكيد الإعلان على احترام وتعزيز وحماية المعارف العميقة لشعوب الأمم الأولى وحقوقها. وبالطبع، هناك عناصر في الميثاق والتعاهد والإعلان نرى، مثل غيرنا، أنها لم تكن طموحة بما فيه الكفاية، أو أنها استُبعدت من النص النهائي. ويشمل ذلك إهدار الفرصة لتعزيز مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويساورنا القلق أيضا من أن

التعاهد لا يجسد بشكل كافٍ عدمَ قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وترابطَها. ومن المؤسف أن الميثاق لم يتطرق إلى الروابط الواضحة جدا بين الآثار السلبية لتغير المناخ وجهودنا المبذولة للحفاظ على السلام.

وفيما يتعلق بالتعاهد، أهدرنا فرصة الاعتراف بالمكانة الحيوية لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتعاونهم. فالحوكمة الرقمية ليست من مسؤولية فرادى الدول. وبالنسبة لأستراليا، فمن الواضح أن الحوكمة الرقمية، بما في ذلك شبكة الإنترنت والبيانات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة، يجب أن تكون مدفوعة من قبل أصحاب المصلحة المتعددين، ويجب أن يقودها الخبراء وأن تكون قائمة على توافق الآراء. ومن المؤسف أيضا أن التعاهد لا يتطرق إلا بشكل سطحي للترابط الأساسي بين التكنولوجيا، باعتبارها عاملا للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالإعلان، كنا نفضل أن تُدرَج فيه إشارة مناسبة إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. فحصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال هذه الحقوق خطوتان حاسمتان نحو تمكين المرأة من اتخاذ قراراتها بنفسها بشأن صحتها الجنسية والإنجابية دون إكراه أو تمييز. واستبعاد هذا الأمر من الإعلان حرمان جسيم من حقوق الإنسان، ونحث جميع البلدان على التعهد بحماية واحترام وضمان إعمال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة من خلال وضع وتنفيذ سياسات تعزز إمكانية الوصول الشامل إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وختاما، تتعهد أستراليا بالمشاركة بنشاط في وضع الولايات والهياكل والطرائق والأطر الزمنية وتوفير التمويل للآليات الجديدة المنصوص في الميثاق والصكين المرتبطين به.

السيد كينتانا أرانغورين (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): لقد انضمت كولومبيا إلى توافق الآراء على اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، الذي نأمل أن يوفر زخما حاسما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في هذا العقد. وندرك أن ما نقوم به في السنوات الست المقبلة لن يحدد فرص تحقيق التنمية المستدامة لشعوبنا فحسب، بل سيضمن أيضا أن تتاح للأجيال القادمة فرص حياة كريمة.

ومع ذلك، تأسف كولومبيا للصعوبات التي واجهناها في التوصل إلى توافق في الآراء على إدراج دعوة إلى التحول عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة، بالرغم من الصياغة المتفق عليها في هذا الصدد. فتغير المناخ هو أكبر تحد في عصرنا، ولا ينبغي أن يكون للوقود الأحفوري مكان في ميثاق المستقبل. وهناك حاجة إلى قدر أكبر من الطموح والتعهدات من جانب أكبر الدول المسببة للانبعاثات لكي يتسنى النجاح في حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية بما قدره 1,5 درجة مئوية. وبالمثل، فإننا نأسف لأن انعدام الطموح هذا انعكس أيضا في الصياغة المستخدمة بشأن الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة النمو بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس والقرارات المعتمدة في المحافل ذات الصلة بشأن توفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية. ونكرر التأكيد على أن التمويل المناخي يجب أن يكون ملائما وكافيا ويمكن التنبؤ به وإضافيا وميسر الشروط للغاية ومتاحا لجميع البلدان النامية.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة 28 (أ) من الميثاق، تعترف كولومبيا بما ورد في الفقرة 86 من اتفاق باريس، التي نصت على ضرورة زيادة التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ زيادة كبيرة بل ينبغي زيادتها إلى أكثر من الضعف، وفقا للمقرر 1/م أت-3، على أنها كانت الصياغة المتفق عليها.

وأخيرا، نؤكد مجددا معارضتنا لاستخدام عبارة "المجتمعات المحلية" للإشارة إلى الشعوب الأصلية، نظرا لعدم وجود توافق في الآراء على ما تعنيه هذه العبارة، وتحديدا في سياق هذه الشعوب الأصلية. ويطرح الاستخدام الفضفاض لمصطلح "المجتمعات المحلية" للإشارة إلى الشعوب الأصلية في عدد من المحافل المتعددة الأطراف إشكالية، لأن الشعوب الأصلية لها حقوق، وتعترف بها الأمم المتحدة باعتبارها مجموعة منفصلة ذات حقوق جماعية محددة معينة لا تنطبق على المجتمعات المحلية، بغض النظر عن كيفية تعريف هذه الأخيرة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): طُلبت ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد أسدي نظري (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن المؤسف أن نشهد مرة أخرى ممثل النظام الإسرائيلي وهو يسيء استخدام هذه الهيئة ويطلق ادعاءات لا أساس لها من الصحة عن بلدي. ونرفض رفضا قاطعا هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. والحقيقة هي أن النظام الإسرائيلي هو المصدر الحصري للإرهاب وانعدام الأمن والاستقرار في منطقتنا وخارجها. ولا تزال اعتداءات وجرائم هذا النظام الوحشي المستمرة في فلسطين ولبنان تهدد بشكل خطير السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وأود أن أذكر بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحذر بشدة هذا النظام الإرهابي من القيام بأي عمل عدواني ضد أمنها الوطني ومصالحها الحيوية.

السيد شافير بن نفتالي (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل نظام آية الله في طهران، لم نكن ننتظر أقل من ذلك من نظام الظل الذي يقف وراء حركة حماس وحزب الله والحوثيين والجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة. فهذا النظام لا يقدم أي شيء إيجابي للعالم أو حتى لشعبه، هذا الشعب الذي يصرخ مطالبا بالحرية. وبدلا من ذلك، يلجأ النظام إلى زعزعة استقرار دول المنطقة بأسرها، في محاولة يائسة لكسب أهمية دولية. وعلى مدى عقود، كان نظام آية الله في طهران موردّا للموت في الداخل والمنطقة، وننظر إلى بيانهم من هذا المنطلق. أما نحن، فسنستخدم هذه المنصة للصلاة من أجل أن ينال الشعب الإيراني الشجاع الذي يرزح تحت نيرهم حريتَه. إن الشعب الإيراني الشجاع والشقيق يستحق ممثلين أفضل من الممثلين الذين فرضهم عليه نظام آية الله، وبمشيئة الله، سيحدث ذلك في أقرب وقت ممكن تحقيقا لشعار "المرأة، الحياة، الحرية".

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود 13 و 118 و 123 و 124.

البند 127 من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع القرار A/79/L.5

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل المضي قدما، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستعقد مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في 6 كانون الأول/ديسمبر 2024.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان الشفوي في إطار المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد وُزع البيان أيضا على الدول الأعضاء.

ستشكل الطلبات الواردة في الفقرات 25 و 105 و 106 من منطوق مشروع القرار إضافة إلى عبء العمل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في عام 2026 والأعوام اللاحقة وستترتب عليها احتياجات إضافية من الموارد بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ 100 236 دولار في عام 2026، و 100 208 دولار في عام 2027 و 300 177 دولار في كل من عامي 2028 و 2029. وترد في مرفق هذا البيان تقديرات مفصلة للتكاليف والافتراضات التي تستند إليها هذه الاحتياجات.

وفيما يتعلق بالفقرة 106 من منطوق مشروع القرار، ونظرا لعدم توفر طرائق لعقد الاجتماع الرفيع المستوى في عام 2029 في نيويورك، لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير الآثار المحتملة من حيث التكلفة التي تترتب عن احتياجات الاجتماع. وحالما يتقرر شكل الاجتماع ونطاقه وطرائقه، سيقوم الأمين العام بتقييم الآثار المترتبة في الميزانية وإسداء المشورة إلى الجمعية العامة وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي. وعلاوة على ذلك، فمجرد أن تصبح الطرائق معروفة، ووفقا للممارسة المتبعة، سيُحدد مدى توافر خدمات المؤتمرات وموعد انعقاد الاجتماع بالتنسيق مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وبناء على ذلك، في حال اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/79/L.5، فإن الاحتياجات الإضافية من الموارد المقدرة بمبلغ 100 236 دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ستُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار الباب 14، البيئة، لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الثمانين. وبالإضافة إلى ذلك، سيُدرج مبلغ قدره 500 10 دولار تحت الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل تحت باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وستُدرج الاحتياجات من الموارد للأعوام 2027 و 2028 و 2029 في الميزانيات البرنامجية المقترحة ذات الصلة لكي تنظر فيها الجمعية العامة في ذلك الوقت.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشير إلى أن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار ليس مفتوحا، لأن الرئاسة هي التي قدمته. وستنظر الجمعية الآن في مشروع القرار هذا. وقبل أن أعطي الكلمة

للوفود للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت، هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

مثلما حدث في العام الماضي أثناء اعتماد الإعلانات السياسية المنبثقة عن الاجتماعات الثلاثة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بالصحة – أي الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والتغطية الصحية الشاملة، ومكافحة السل – استُبعدت مرة أخرى من الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات المسألةُ الحاسمة المتعلقة بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على الصحة. وهذا الاستبعاد يضرب بعرض الحائط المقترحات المتكررة التي قدمها مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المقترحات التي قدمتها مجموعة الأصدقاء ومجموعة الـ 77 والصين، والتي تدعمها أكثر من 130 دولة. وهذا لا يعدو أن يكون سوى إهانة أخرى تضاف إلى سجل المعايير المتساهلة التي تطبقها بعض الدول الأعضاء على القضايا البالغة الأهمية للبشرية جمعاء، لا لفئة قليلة منها فحسب. وهذه معضلة نود أن نؤكد أنه لم يعد من الممكن تجاهلها أو التستر عليها، لا سيما في السياق الحالي الذي نشهد فيه اتجاها متزايدا نحو الاستخدام المستمر والمنهجي والمتواصل بل والموسع لما يسمى بالجزاءات في انتهاك صارخ للميثاق وقواعد القانون الدولي. ولا يقتصر تأثير التدابير القسرية الانفرادية على البلدان والشعوب الخاضعة لها فحسب، بل تمتد آثارها لتشمل الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد والأمن الغذائي وأمن الطاقة وغيرها من المجالات.

وتتعمد هذه التدابير القسرية الانفرادية تأجيج الأزمة العالمية المتعددة الأوجه التي تواجهها البشرية اليوم. ولذلك، من المثير للجزع أن مشروع القرار الذي نحن على وشك اعتماده هذا الصباح يغفل مسألة بالغة الأهمية مثل التدابير القسرية الانفرادية المذكورة أعلاه، التي تبين من خلال الحقائق، وكما أثبتها خبراء الأمم المتحدة المستقلون أنفسهم، أنها لا تزال ذات تداعيات سلبية على الحق في الصحة، في جملة أمور. ويشمل ذلك تأثيرها على مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، وهي أمر بالغ الأهمية في مكافحة الأمراض وتحسين متوسط العمر المتوقع. ويبدو أن البلدان المتقدمة لم تتعلم شيئا من المأساة التي شهدناها خلال جائحة مرض فيروس كورونا، عندما تعذر على الدول التي طالتها هذه التدابير القاسية غير القانونية وغير الإنسانية الحصول على اللقاحات والأدوية والتشخيصات والإمدادات الطبية في الوقت المناسب.

ومنذ بداية عملية التفاوض هذه، قررنا، كما كان الحال دائما، أن نشارك بنشاط وبشكل بنّاء، عازمين على التوصل إلى حلول وسط من شأنها أن تسمح لنا في نهاية المطاف بتحقيق نتيجة توافقية. وشاركنا دوما بحسن نية وتحلّينا، كالعادة، بدرجة عالية من المرونة. وشددت وفودنا، فرادى وجماعات، على الأهمية البالغة لإدراج مسألة التدابير القسرية الانفرادية في الإعلان السياسي.

بل إن هذه المسألة كانت موجودة في النسخ السابقة من الوثيقة، وهو ما لا يزيدنا إلا حيرة تجاه استبعادها ويؤكد الحاجة إلى توفير كل الشفافية الواجبة طوال عملية التفاوض. وفي دليل آخر على

ما تتحلى به بلداننا من استعداد ومرونة، جرى حذف الصياغة المقترحة بشأن هذه المسألة حتى من وثائق سابقة تم التوصل إليها بتوافق الآراء. وفي ضوء هذا الواقع، نرى أن على الأمم المتحدة أن تتجاوز التوافقات المفروضة والزائفة وأن تطرح صيغا شاملة حقا تفضي إلى اتفاقات حقيقية. وهذا يعني معالجة أولويات وشواغل جميع الدول الأعضاء بطريقة شاملة. ويجب أن يتم التوصل إلى اتفاق حقيقي على وثائق بهذا القدر من الأهمية قبل عرضها على رؤساء الدول والحكومات أو الوزراء. فهذا من شأنه أن يحول دون فرض توافق زائف في الآراء على الدول الأعضاء، وهو بالضبط ما حدث في السنوات الأخيرة. ونصر بحزم على أن هذه ليست الطريقة الصحيحة لإجراء مفاوضات حكومية دولية داخل الأمم المتحدة، لأن هذا النهج يقوض مصداقية وشفافية وقوة الوثائق الختامية التي تخرج بها اجتماعاتنا، لا سيما في مسائل بهذا القدر من الأهمية للأجيال الحالية والمقبلة.

وختاما، تود مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة أن تعيد التأكيد على دعمها الثابت وتضامنها الراسخ مع الدول والشعوب التي ترزح تحت وطأة التدابير القسرية الانفرادية، ونجدد في الوقت نفسه دعوتنا القوية إلى رفعها الكامل والفوري وغير المشروط. وانطلاقا من التقيد الصارم بالميثاق والنظام الداخلي لهذه الهيئة، نحتفظ بالحق في اتخاذ أي إجراء نراه ضروريا لمنع تكرار هذه الحالة في الجمعية العامة.

السيدة بيتشاردو أوربينا (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): يؤيد وفد بلدنا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة والبيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم مجموعة الـ 77 والصين.

إننا نشهد مرة أخرى الأحداث التي وقعت في عام 2023 فيما يتعلق بالإعلانات السياسية بشأن الصحة العالمية والجوائح والسل. ومرة أخرى، عرقلت الدول الغربية إدراج صياغةٍ في هذا الإعلان السياسي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات تتناول التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية والإرهابية. ولا تزال بلدان الجنوب تتعرض للهجوم من قبل سياسات الابتزاز التي تمارسها تلك البلدان الإمبريالية والاستعمارية الجديدة بهدف استبعاد ذكر التدابير القسرية الانفرادية من قضايا بهذا القدر من الأهمية لبلداننا النامية. ونؤكد مجددا أن الإعلان السياسي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات لا يزال غير مكتمل ما دام يستبعد آثار انتهاك حقوق الملايين من الأشخاص الذين يقعون ضحايا لهذه التدابير غير القانونية من خلال عدم حصولهم على الرعاية الصحية الشاملة، مما يعيق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وتؤثر هذه التدابير العدوانية سلبا على التعاون والتضامن الدوليين، اللذين تمس إليهما الحاجة لتمكين تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وبالنظر إلى الجزاءات وتدابير الحظر وأشكال العدوان الأخرى، كيف يمكن للبلدان أن تمنع بفعالية التحدي المتمثل في مقاومة مضادات الميكروبات وكيف يتسنى لها أن تلبي الحاجة الملحة إلى التصدي لهذه المشكلة بسرعة؟ فالصحة حق ينبغي لجميع الدول أن تدعمه بالكامل دون أي استثناء. والتدابير القسرية الانفرادية تتعارض وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والجهود المشتركة للأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2030. ولذلك، لن نتوانى في دعواتنا وجهودنا لضمان القضاء على هذه التدابير غير القانونية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/79/L.5، المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتُمد مشروع القرار A/79/L.5 (القرار 2/79).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): سنستمع إلى تعليلات التصويت بعد التصويت يوم الأربعاء، 8 تشرين الأول/أكتوبر، في قاعة الجمعية العامة. وسيتاح البرنامج الكامل للاجتماع في يومية الأمم المتحدة.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 127 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.